



**أثر إدارة الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية  
للشهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري**

د. محمد مصطفى الغندور

مدرس المحاسبة بالمعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفر الشيخ

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الغندور، محمد مصطفى (٢٠٢٣). أثر إدارة الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للشهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)، ٦٥-١.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

## أثر إدارة الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري

د. محمد مصطفى الغندور

### الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر إدارة الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (٣٥٧) مشاهدة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠١٩. ولقياس المتغير المستقل - جودة الأرباح المحاسبية- تم استخدام نموذج جونز المعدل المقوم بالأداء، بحيث تمثل القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية المستخرجة من ذلك النموذج مقياس عكسي لجودة الأرباح المحاسبية، أما المتغير التابع - القيمة السوقية للسهم - تم قياسها بالاعتماد على مقياس Tobin's Q، حيث تم استخدامه لقياس نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للسهم، والاعتماد على زيادة أو نقص هذه النسبة في قياس الأثر على القيمة السوقية للسهم، أما المتغير المعدل - إدارة الفروق الضريبية - تم قياسه عن طريق الانحراف المعياري للفروق الضريبية، حيث تشير زيادة الانحراف المعياري للفروق الضريبية بأنواعها إلى انخفاض إدارة الفروق الضريبية، والعكس صحيح.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها، أن هناك علاقة طردية بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، وأنه لا يوجد تأثير معنوي لمستوى الفروق الضريبية الدائمة على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، وأن هناك تأثير سلبي معنوي لمستوى الفروق الضريبية المؤقتة على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، ووجود تأثير سلبي معنوي لمستوى الفروق الضريبية الإجمالية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، ووجود تأثير إيجابي معنوي لإدارة الفروق الضريبية الدائمة والمؤقتة كل على حدى وإجمالي هذه الفروق على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، ولكن تأثير إدارة الفروق الضريبية المؤقتة أكبر من تأثير إدارة الفروق الضريبية الدائمة.

### الكلمات المفتاحية:

الفروق الضريبية الدائمة، الفروق الضريبية المؤقتة، جودة الأرباح المحاسبية، القيمة السوقية للسهم.

## المقدمة:

أدت الانهيارات والأزمات المالية التي حدثت في الآونة الأخيرة ، الى تزايد اهتمام كل من المنظمات المهنية والأكاديمية سواء المحلية أو الدولية بجودة الأرباح المحاسبية، حيث أن عملية اتخاذ القرارات بكفاءة يجب ألا تعتمد فقط على رقم الربح ، فهناك بعد آخر لهذا الرقم يتمثل في جودة الربح نفسه، فالتعرف على حقيقة الأرباح بالتقارير المالية يكون لها تأثير إيجابي على قرارات مستخدم تلك القوائم ، فالأرباح المحاسبية تعد من الأهداف الأساسية لإعداد التقارير المالية، حيث تعد البيانات المالية المفصح عنها ذات جودة عالية عندما يعبر رقم الأرباح عن الأحداث الاقتصادية بصدق وعدالة، فالاهتمام بجودة الأرباح يرجع الى أهمية الأرباح نفسها، فالأرباح من أهم المعلومات التي يعتمد عليها متخذي القرارات المالية والاستثمارية ، حيث تعد من أهم المعلومات التي تستخدم في تقييم أداء الشركات سواء الحالي أو المستقبلي (El Helaly,2014; Kuan et al.,2010).

ونتيجة لشدة المنافسة التي تنسم بها بيئة الأعمال في الوقت الحاضر، أدى ذلك الى المزيد من الضغوط على إدارة الشركات لتحسين مستوى الأرباح الخاص بها ، وذلك في إطار خطة خلق القيمة ، وذلك عن طريق تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة العمليات ، مما دفع إدارة تلك الشركات دفعا ليس يسيراً الى البحث باستمرار عن فرص جديدة لتخفيض التكاليف، من أجل تعظيم مصالح المساهمين، وإحدى هذه الفرص التي تستغلها إدارة الشركات هي أساليب إدارة الأرباح واستغلال الفروق الضريبية – الناتجة عن اختلاف الربح المحاسبي عن الربح الضريبي- وذلك من أجل التحكم برقم الربح المفصح عنه، وكذلك في محاولة للسيطرة على المخاطر الضريبية من أجل تحقيق قيمة سوقية بأقل مخاطر ضريبية ( عباسي ، ٢٠١٦).

ويرجع السبب في ظهور الفروق الضريبية الى الاختلاف بين المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، والمبادئ والقواعد الضريبية التي يحددها التشريع الضريبي، مما أدى الى اختلاف الربح المحاسبي عن الربح الضريبي، مما دفع الشركات الى إعداد مقياسين للأداء أحدهما طبقاً للقواعد المحاسبية ويتم الإفصاح عنه بالقوائم المالية، وآخر وفقاً لقانون الضرائب وذلك من أجل إعداد الإقرارات الضريبية، ونتيجة لاختلاف الربح المحاسبي عن الربح الضريبي تظهر الفروق الضريبية (Noga and Schnader, 2013).

وتنقسم الفروق الضريبية الى فروق دائمة ، وفروق مؤقتة ، **فالفروق الضريبية الدائمة** هي الفروق التي تظهر في فترة محاسبية ولا يكون لها تأثير على الفترات المحاسبية القادمة، وتكون الفروق الضريبية الدائمة موجبه إذا نتج عنها انخفاض في الربح الخاضع للضريبة عن الربح المحاسبي قبل خصم الضريبة، وهي تمثل حقوقاً للمنشأة ، وتكون سالبة إذا نتج عنها زيادة في الدخل الخاضع للضريبة عن الربح المحاسبي قبل خصم الضريبة، وهي تمثل التزاما على

المنشأة ، ولا يوجد بعد زمنى لهذه الفروق حيث يكون تأثيرها على الفترة التي نشأت بها فقط ، حيث لا ينشئ عنها أي ضرائب مؤجله. أما الفروق المؤقتة فهي عبارة عن الفرق بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي ، والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات ، فهي فروق تنشأ في فترة محاسبية، وتمتد أثارها الى فترات محاسبية تالية، وتكون تلك الفروق المؤقتة موجبه إذا نتج عنها انخفاض في الربح الخاضع للضريبة عن الربح المحاسبي، وتكون سالبة إذا نتج عنها زيادة في الربح الخاضع للضريبة عن الربح المحاسبي، وتكون إما في صورة حقوق للشركة قبل مصلحة الضرائب مؤجل الحصول عليها لفترة محاسبية قادمة، وتعد أصولاً ضريبية مؤجلة، أو في صورة التزامات قبل الشركة لمصلحة الضرائب يتم سدادها في فترات قادمة، وتعد التزامات ضريبية مؤجلة (Dhaliwal et al.؛ Abdullaev and Park 2019). (2017).

وتعد القيمة السوقية للسهم من أهم القيم التي تهتم بها الشركات ، نتيجة لاهتمام المحللين الماليين والمستثمرين والمساهمين بها ، حيث تتأثر هذه القيمة بحجم الطلب على أسهم الشركات، وكذلك القيمة السوقية للشركة ، وتتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية ، وأكثرها قوى العرض والطلب ، الذي يتأثر بدوره بالأرباح التي تحققها الشركة مقارنة بالشركات الأخرى، حيث تتأثر القيمة السوقية بمعدلات الأرباح التي تقوم الشركة بتوزيعها على المساهمين ، ومدى انتظام ودورية تلك التوزيعات ، فكلما كانت معدلات الأرباح الموزعة مرتفعة ومستمرة كلما أدى ذلك الى ارتفاع القيمة السوقية للسهم وذلك نتيجة لزيادة الطلب على أسهم الشركة (الثل، ٢٠١٥؛ Ghosh et al 2019). ، إلا أن هذه الفئات التي تتأثر بقيمة هذه الأرباح لديها دافعاً قوياً لطمأنتها على جودة هذه الأرباح ، لما لها من أثر إيجابياً على القيمة السوقية للسهم.

### مشكلة الدراسة:

أدى التلاعب بالأرباح المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية، الى زيادة تركيز واهتمام المساهمين والمستثمرين بمكونات الربح، وكذلك تركيز الباحثين على الفجوة بين الأرباح المحاسبية والأرباح الضريبية، وذلك نتيجة للحرية الممنوحة للإدارة عند تحديد الربح المحاسبي عنه عند تحديد الربح الضريبي، مما يجعل هناك اختلاف يتمثل في الفروق الضريبية، وهذه الفروق قد جذبت مستخدمى القوائم المالية كمعلومة ملائمة تساعدهم على اتخاذ القرارات بشكل أكثر كفاءة وفعالية (crabtree and Maher, 2009).

وقد انقسمت الآراء حول مدى أهمية الفروق الضريبية ، فهناك رأى يرى أنه يجب أن يتم التقارب أو التطابق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي من خلال توحيد القواعد الخاصة بهما، من أجل القضاء على هذه الفروق وما لها من تأثيرات سلبية، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أنه يجب أن يتم حساب الضريبة مباشرة من الربح المحاسبي أو تعديل المعايير المحاسبية والتشريعات

الضريبية لتحقيق التقارب فيما بينهم، أو زيادة درجة المصادقية بالإفصاح عن الربح المحاسبي غير المدرج ضمن مكونات الربح الضريبي، وذلك من أجل الحد من المرونة والحرية الممنوحة من قبل المعايير والتشريعات للإدارة (Abdul Wahab and Holland, 2015؛ Ayers et al. 2009)، أما أصحاب الرأي الآخر فيروا أنه يجب أن يتم الإبقاء على الوضع الحالي كما هو، والمحافظة على مرونة المعايير المحاسبية، حيث أنها تساعد على تحقيق العديد من المزايا بأسواق رأس المال، وأن التطابق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي لن يحد من إدارة الأرباح، حيث أن أي محاولة لتضييق الفجوة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي ستؤدي إلى نتيجة عكسية على جودة عملية الإفصاح (Dhaliwal et al. 2009؛ Comprix et al., 2011).

وقد تزايد اهتمام العديد من الأطراف سواء كانوا مساهمين أو جهات مقرضة أو مستثمرين أو محللين ماليين بالأرباح المحاسبية، حيث ينظر إليها المساهمين كمؤشر لأداء الإدارة مقابل المكافأة والمزايا الذي يحصلون عليها، أما المقرضين فإنهم يعتمدون على هذه الأرباح اعتماداً كبيراً ورئيسياً في رسم السياسة المالية للتعامل مع الشركة، والمستثمرين يعتمدون على الأرباح في تقييم استثماراتهم من خلال مقدرتهم على الاعتماد على الأرباح الحالية للتنبؤ باستمرارية الأرباح المستقبلية، أما المحللين الماليين فتعد الأرباح هي أحد المدخلات الأساسية التي يتم الاعتماد عليها عند تطبيق تحليلاتهم المالية (زين الدين، وآخرون، ٢٠٢١؛ Huynh and Nguyen, 2019، and Martowidjojo et al, 2019).

فإذا كانت الأرباح لا تتضمن ما يدل على أنه تم إدارتها فإن ذلك يشير إلى زيادة جودة مستوى الأرباح - وكلما قلت نسبة المستحقات الاختيارية من المستحقات الكلية كلما دل ذلك على عدم وجود إدارة للأرباح، حيث يكون تأثير الاستحقاقات الاختيارية بحسابات معينة بقائمة المركز المالي - حيث تؤثر إدارة الاستحقاقات على الأصول والالتزامات المتداولة، مما يؤثر بطريقة تلقائية على الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل، حيث تعد الأصول والالتزامات المتداولة هي الأساس عند حساب رأس المال العامل، ولذلك يمكن من خلال إدارة الأرباح التعديل على قيم هذه الأصول والالتزامات للوصول إلى صافي دخل مستهدف، وذلك عن طريق الاعتراف بإيراد وهمي أو تأجيل الاعتراف بمصروفات (حسن، ٢٠٢٠؛ Nam, 2019؛ Lee, 2019).

وتأثر أساليب إدارة الأرباح المتبعة من قبل إدارة الشركات على قيمة وجودة الأرباح المفصح عنها، وتؤثر تلك الأرباح بالتبعية على القيمة السوقية لأسهم الشركة، حيث يفضل المساهمين والمستثمرين الشركات ذات الأرباح المستقرة، حيث يكون المستثمر على أتم الاستعداد لدفع أسعار مرتفعة في أسهم شركات تمتاز أرباحها بالاستقرار وعدم التقلب، أي تمتاز تلك الشركات بمعدل نمو ثابت للأرباح من عام إلى آخر، حيث أن زيادة التقلبات تعني أن الشركات تكون أكثر عرضه إلى المخاطر، وثبات الأرباح يدل على زيادة الثقة في تلك الشركات، ويعزز

من ثقة المستثمرين تجاه تلك الشركات مما يؤدي الى زيادة القيمة السوقية للسهم (كساب، ٢٠٠٨؛ حماد، ٢٠٠٥؛ Marisetty and Suresh, 2018).

وبالنظر الى الدراسات التي تناولت كل من جودة الأرباح المحاسبية، والفروق الضريبية، والقيمة السوقية للسهم، نجد أن هناك اختلاف في النتائج التي توصلت لها تلك الدراسات حول أثر جودة الأرباح المحاسبية على القيمة السوقية للسهم فقد توصلت دراسة كل من ( El-Deeb and Albanna, 2018؛ بريك، ٢٠٢٠) الى وجود علاقة عكسية، أما دراسة (Dang et al, 2020) توصلت الى وجود علاقة طردية، أما دراسة كل من (محمد، ٢٠١٧؛ التل، ٢٠١٥) فقد توصلت الى عدم وجود علاقة بينهم، وهناك اختلاف أيضاً بين الدراسات التي تناولت أثر الفروق الضريبية على جودة الأرباح، فقد توصلت دراسة كل من (Gbergebe، Bashri et al, 2020) الى عدم وجود علاقة بينهم، ودراسة كل من (Sormin and Aryati، Zhou, 2016) الى وجود علاقة عكسية، ودراسة كل من (Luo 2019؛ Abdullaev and Park 2019؛ Kim 2020؛ Wahab and Holland, 2015؛ Ahnan and Murwaningsari, 2019) الى وجود علاقة طردية بينهم.

الأمر الذي يلقي بظلاله على هذه العلاقة، وتفتح الباب أمام الباحث الى محاولة الوصول الى دليل علمي عن هذه العلاقة، واقتراح آليات تحد مما قد يحدث من أثار سلبية ناتجة عنها، وانعكاسها على القيمة السوقية للسهم لتحقيق نوع من التوافق بين الإدارة، وباقي أصحاب المصالح، وذلك من خلال:

أولاً: آليات تتعلق بإدارة الفروق الضريبية الدائمة: وتتمثل هذه الآليات في:

- تنمية الفروق الدائمة الإيجابية والحد من الفروق الدائمة السالبة .

ثانياً: آليات تتعلق بإدارة الفروق الضريبية المؤقتة : وتتمثل هذه الآليات في:

- تحقيق المزيد من الفروق الضريبية المؤقتة الإيجابية، والحد من الفروق الضريبية المؤقتة السلبية.
- تحقيق الاتساق للفروق الضريبية المؤقتة، عن طريق إظهار الأصول والالتزامات الضريبية بقيمة أقرب ما يكون الى قيمتها العادلة، وتحديد قيمة مخصصاتها التقديرية بناء على دراسة علمية متأنية .
- محاولة تحويل بعض الفروق المؤقتة الإيجابية الى فروق دائمة.
- إدارة الأصول الضريبية بما يعزز من قيمة المنشأة والبعد عن التضارب في اتخاذ القرارات.

وتأسيساً على ما سبق تتلخص مشكلة البحث في مدى إمكانية إدارة الفروق الضريبية من خلال السياسات السابقة، وتحقيق الاتساق لهذه الفروق بين الأعمام المختلفة، الأمر الذي يترتب

عليه زيادة حقوق الملكية من خلال زيادة الأصول الضريبية، وإلغاء بعض الالتزامات الضريبية ، مما ينعكس على القيمة السوقية للسهم في سوق الأوراق المالية ، وبالتالي انعكاسها على القيمة السوقية للمنشأة ، وبناءً على ذلك، يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤل التالي :

" هل تؤدي إدارة الفروق الضريبية الى تعزيز جودة هذه الأرباح المحاسبية، الأمر الذى يؤثر على القيمة السوقية للسهم؟"

وللإجابة عن هذا السؤال يتم أولاً الإجابة عن هذه الأسئلة الفرعية:

- ١- هل هناك علاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم ؟
- ٢- هل هناك تأثير للفروق الضريبية - الدائمة والمؤقتة- على كل من جودة الأرباح ، والقيمة السوقية للسهم ؟
- ٣- هل هناك تأثير لإدارة الفروق الضريبية على جودة الأرباح؟
- ٤- هل هناك تأثير لإدارة الفروق الضريبية على القيمة السوقية للسهم؟
- ٥- هل تؤثر إدارة الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم؟

#### أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الاعتماد على الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية، ومدى تأثير جودة الأرباح المحاسبية على قرارات المستثمرين، وحملة الأسهم، وبالتالي مدى تأثيرها على القيمة السوقية للسهم، ومدى تأثير إدارة الفروق الضريبية على تعزيز جودة الأرباح المحاسبية وانعكاساتها على القيمة السوقية للسهم ، ومن ثم، تتمثل أهمية الدراسة :

- **من الناحية العلمية:** تستمد الدراسة أهميتها العلمية من قلة الدراسات - في ضوء علم الباحث- التي حاولت البحث عن مجموعة من الآليات التي تساعد على إدارة الفروق الضريبية، لتحقيق نوع من التوافق بين الإدارة والملاك، وتعزز من جودة الأرباح المحاسبية وتنعكس إيجابياً على القيمة السوقية للسهم.
- **من الناحية العملية:** تستمد الدراسة أهميتها العملية من اعتماد كل من المساهمين والمستثمرين على المعلومات المتوفرة عن الربح بالقوائم المالية، كمؤشرات لمدى كفاءة وقوة الشركة، وبالتالي اتخاذ قراراتهم، وما لذلك من أثر على القيمة السوقية للسهم . ومن المتوقع أن تؤدي نتائج الدراسة الى توفير دليل على مدى تأثير إدارة الفروق الضريبية على جودة الأرباح مما يؤدي الى زيادة الثقة من قبل المساهمين والمستثمرين، ومن ثم زيادة سعر السهم بسوق الأوراق المالية.

#### أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة بيان أثر إدارة الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم. ويتطلب تحقيق هذا الهدف الرئيسي تحقيق عدد من الأهداف الفرعية أهمها:

- ١) بيان أثر جودة الأرباح المحاسبية على القيمة السوقية للسهم .
- ٢) بحث وسائل إدارة الفروق الضريبية ومدى فاعليتها
- ٣) بيان أثر إدارة الفروق الضريبية على جودة الأرباح المحاسبية.
- ٤) بيان أثر إدارة الفروق الضريبية على القيمة السوقية للسهم.
- ٥) بيان أثر إدارة الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم .
- ٦) توثيق النتائج بالاختبار والدليل العملي عن طريق الدراسة التطبيقية.

#### نطاق الدراسة:

##### إقتصرت الدراسة على:

- قياس جودة الأرباح عن طريق القيمة المطلقة للمستحقات كمقياس عكسي لجودة الأرباح المحاسبية.
- يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات غير المالية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك عن الفترة الزمنية من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ .

#### منهج الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة والوصول لأفضل النتائج لمعرفة أثر إدارة الفروق الضريبية - الدائمة والمؤقتة - على العلاقة بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للسهم ، قام الباحث باستخدام المنهجية العلمية للبحث بشقيها الاستنباطي والاستقرائي، حيث قام الباحث باستخدام المنهج الاستنباطي في تحليل متغيرات الدراسة - على الصعيد الأكاديمي - من خلال الدراسات والبحوث التي قدمها الباحثون بشأن جودة الأرباح، و القيمة السوقية للسهم، وأثر إدارة الفروق الضريبية على هذه المتغيرات، ومن ثم بناء الإطار النظري للدراسة، وكذلك اشتقاق فروض الدراسة، كما أعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لاختبار الفروض، وذلك من خلال الدراسة التطبيقية .



## خطة الدراسة:

تحقيقاً لأهمية الدراسة، وأهدافها، فقد قام الباحث بتقسيم الدراسة الى عدة نقاط تناول في أولها طبيعة مشكلة الدراسة، وتم تقسيم ما تبقى منها للنقاط البحثية التالية:

### ١ - عرض وتحليل الدراسات السابقة، واشتقاق الفروض:

١/١ عرض وتحليل الدراسات السابقة .

٢/١ اشتقاق فروض الدراسة.

### ٢ - الإطار النظري للدراسة:

١/٢ جودة الأرباح المحاسبية.

٢/٢ القيمة السوقية للسهم والعوامل التي تؤثر عليها.

٣/٢ الفروق الضريبية.

٤/٢ إدارة الفروق الضريبية.

### ٣ - الدراسة التطبيقية.

### ٤ - النتائج والتوصيات.

### ١ - عرض وتحليل الدراسات السابقة، واشتقاق الفروض:

١/١ عرض وتحليل الدراسات السابقة:

قام الباحث بإجراء دراسة مسحية لمعظم الدراسات السابقة والبحوث العلمية التي تناولت متغيرات الدراسة كل على حدة، أو حاولت الربط بين متغيراتها، وقد تم تقسيم تلك الدراسات الى أربع مجموعات، وذلك على النحو التالي:

١/١/١ الدراسات التي تناولت أثر جودة الأرباح على القيمة السوقية للسهم.

٢/١/١ الدراسات التي تناولت أثر الفروق الضريبية على جودة الأرباح.

٣/١/١ الدراسات التي تناولت أثر الفروق الضريبية على القيمة السوقية للسهم.

٤/١/١ الدراسات التي تناولت أثر الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للسهم.

١/١/١ الدراسات التي تناولت أثر جودة الأرباح على القيمة السوقية للسهم.

١- دراسة ( التل ، ٢٠١٥ ) بعنوان:

"أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم دراسة اختبارية على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية"

تناولت الدراسة إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركات، والأساليب التي تتبعها تلك الإدارة لإدارة الأرباح ، وكذلك القيمة السوقية للسهم من حيث العوامل التي تؤثر بها ، وذلك من خلال عينة مكونة من ٨ شركات من الشركات الهندسية والإنشائية بالأردن خلال الفترة من ٢٠١١ الى ٢٠١٣، وذلك بهدف بيان أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية بالأردن . وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة معنوية بين إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم الشركات ببورصة عمان خلال فترة الدراسة .

٢- دراسة ( محمد ، ٢٠١٧ ) بعنوان:

"العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم للشركات المساهمة المصرية - دراسة إمبريقية"

تناولت الدراسة جودة الأرباح المحاسبية من خلال جودة الاستحقاقات، وتمهيد الدخل، والقدرة التنبؤية للأرباح، واستمرارية الأرباح، وكذلك تناولت عوائد الأسهم ، وكل من حجم الشركة والرافعة المالية كمتغيرات ضابطة ، وذلك من خلال عينة مكونة من ٧٠ شركة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري، والتي تنتمي الى عشر قطاعات مختلفة خلال عام ٢٠١٠ ، وذلك بهدف بيان أثر جودة الأرباح المحاسبية على عوائد الأسهم بالشركات المساهمة المصرية . وقد توصلت الدراسة الى أنه لا توجد علاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم، وأن المستثمرين في البيئة المصرية لا يقومون بدراسة أو تقييم مدى جودة الأرباح المفصح عنها للشركات التي يستثمرون أموالهم فيها، ولا يأخذون بعين الاعتبار المقدار النسبي لمكونات الاستحقاقات والتدفقات النقدية، وإنما يهتمون بالمجموع الكلي للأرباح المفصح عنها، وما لها من تأثير على القيمة السوقية للسهم.

٣- دراسة (El-Deeb and Albanna, 2018) بعنوان:

" The impact of Earnings Quality on the stock performance in the stock exchange market: Evidence from Egypt "

تناولت الدراسة جودة الأرباح وأثرها على أداء الأسهم، وذلك من خلال ثلاث محددات تمثل متغيرات وسيطة هي العائد المتوقع ، وإدارة الأرباح ، وحوكمة الشركات ، وذلك من خلال عينة مكونة من ٣٠ شركة من الشركات المدرجة في مؤشر EGX30 بسوق الأوراق المالية

المصري خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧ ، وذلك بهدف بيان أثر جودة الأرباح على أداء أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية المصرية ، وبيان علاقة كل من تقلب العائد المحدد للشركة ، وحوكمة الشركات ، وإدارة الأرباح على القيمة السوقية للسهم . وقد توصلت الدراسة الى أن هناك تأثير إيجابي لكل من تقلب العائد المحدد للشركة ، وحوكمة الشركات على العلاقة بين جودة الأرباح و أداء أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية ، وأن هناك تأثير سلبي لإدارة الأرباح على العلاقة بين جودة الأرباح و أداء أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية .

٤- دراسة (بريك ، ٢٠٢٠) بعنوان:

"دراسة أثر جودة الأرباح المحاسبية وتوزيعات الأرباح على عوائد الأسهم : دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"

تناولت الدراسة جودة الأرباح المحاسبية من خلال قياسها بجودة الاستحقاقات ، واستمرارية الأرباح ، وتمهيد الدخل ، أما توزيعات الأرباح فقد تم قياسها بالتوزيعات النقدية ، وذلك من خلال عينة مكونة من ٦٢ شركة من الشركات غير المالية المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ ، وذلك بهدف بيان أثر جودة الأرباح المحاسبية وتوزيعات الأرباح على عوائد أسهم الشركات المساهمة المصرية. وقد توصلت الدراسة الى أن هناك تأثير تفاعلي سلبي بين كل من جودة الأرباح - مقياسه بجودة الاستحقاقات ، وتمهيد الدخل - و توزيعات الأرباح على عوائد الأسهم ، وأن هناك تأثير سلبي لجودة الأرباح وتوزيعات الأرباح على عوائد الأسهم ، مما يعني ان هناك تأثير لتوزيعات وجودة الأرباح على عوائد أسهم الشركات المساهمة المصرية.

٥- دراسة (صديقي، عبد العزيز، ٢٠٢٠) بعنوان:

"أثر جودة الأرباح المحاسبية على عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة باريس"

تناولت الدراسة جودة الأرباح المحاسبية من خلال المفهوم والأهمية والمقاييس المختلفة لها، وقد تم قياس جودة الأرباح من خلال سلوك إدارة الأرباح كمؤشر عكسي لها، وتناولت القيمة السوقية للسهم من خلال عائد السهم الشهري ، ومعدل العائد السنوي للسهم ، وذلك من خلال عينة مكونة من ١٨ شركة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة بالبورصة الفرنسية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ ، وذلك بهدف اختبار العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية و عوائد الأسهم بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة باريس. وقد توصلت الدراسة الى أنه لا توجد علاقة دلالة إحصائية بين جودة الأرباح المحاسبية وبين عوائد أسهم الشركات الصناعية بالبورصة الفرنسية، وبالتالي القيمة السوقية للسهم.

٦- دراسة (Dang et al, 2020) بعنوان:

" The Impact of Earnings Quality on Firm Value: The Case of Vietnam"

تناولت الدراسة جودة الأرباح من خلال إدارة الأرباح ، واستمرارية الأرباح ، وتوقيت الربحية، وقد اعتمدت على مجموعة من المتغيرات الخاضعة للرقابة التي تؤثر بشكل إيجابي على قيمة الشركة والقيمة السوقية لأسهمها مثل حجم الشركة، ومعدل استثمار الأصول الثابتة، ونسبة توزيع الأرباح، وذلك من خلال عينة مكونة من مجموعة من الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فيتنام خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨، وذلك بهدف بيان أثر مستوى جودة الأرباح على قيمة الشركات الفيتنامية، وانعكاساتها على القيمة السوقية لأسهمها. وقد توصلت الدراسة الى أن جودة الأرباح ترتبط بشكل إيجابي بقيمة الشركة والقيمة السوقية لأسهمها، وأن هناك بعض المحددات تؤثر سلباً على قيمة الشركة مثل الرافعة المالية ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ونمو الإيرادات.

٢/١١ الدراسات التي تناولت أثر الفروق الضريبية على جودة الأرباح.

١- دراسة (Wahab & Holland, 2015) بعنوان:

"The persistence of book-tax differences"

تناولت الدراسة الفروق الضريبية سواء كانت فروق دائمة أو فروق مؤقتة ، وكيفية إدارة الأرباح من خلال تلك الفروق ، وذلك من خلال عينة مكونة من ١٣٣ شركة من الشركات المدرجة ببورصة لندن خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، وذلك بهدف دراسة الفروق الضريبية ومكوناتها سواء كانت فروق دائمة أو فروق مؤقتة ، وبيان أثر الاختلاف بين الإدارة الضريبية بالمملكة المتحدة، وسلوك معدل الضريبة القانوني على المنشآت بالمملكة. وقد توصلت الدراسة الى أن ثبات الفروق الضريبية الدائمة يكون أكثر عند ثبات معدلات الضرائب القانونية في المملكة المتحدة وخارجها ، أما الفروق المؤقتة فتكون أقل ثباتاً ، مما يمكن من استخدامها في إدارة الأرباح، رغم اختلاف درجة ثبات الفروق الضريبية من صناعة الى أخرى.

٢- دراسة (Zhou, 2016) بعنوان:

**"Does accounting for uncertain tax benefits provide information about the relation between book-tax differences and earnings persistence?"**

تناولت الدراسة الفروق الضريبية المؤقتة وانعكاساتها على مستوى التخطيط الضريبي من خلال الاعتماد على معدل الضريبة الفعال كمقياس للتخطيط الضريبي، والمزايا الضريبية غير المعترف بها والتي لا تؤثر على معدل الضريبة الفعال، وذلك من خلال عينة مكونة من ٤٣٠ شركة من الشركات المدرجة ببورصة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، وذلك بهدف بيان أثر المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية على العلاقة بين الفروق الضريبية المؤقتة وثبات الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الفروق الضريبية المؤقتة واستمرار وثبات الأرباح بالمنشآت التي يزيد بها التخطيط الضريبي.

٣- دراسة (Bashri et al, 2020) بعنوان:

**" The Effect of Book-Tax Differences , Cash Flow Volatility, and Corporate Governance on Earning Quality "**

تناولت الدراسة جودة الأرباح وأثرها على متخذي القرارات، ومدى تأثير جودة الأرباح بالفروق الضريبية الدفترية والتقلبات في التدفقات النقدية، وذلك من خلال عينة مكونة من ٣٥ شركة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، وذلك بهدف بيان أثر جودة الأرباح على اتخاذ القرارات، وذلك عن طريق بيان أثر الفروق الضريبية، والتغير في التدفقات النقدية على جودة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى أن الفروق الضريبية لم يكن لها تأثير على جودة الأرباح مع توافر عائد ثابت من الأرباح، وأنه لا يوجد تأثير لحوكمة الشركات على العلاقة بين الفروق الضريبية واستمرارية تحقق الأرباح، وأن هناك تأثير إيجابي للتغير في التدفق النقدي على جودة الأرباح مع وجود عائد ثابت.

٤- دراسة (Ahn and Murwaningsari, 2019) بعنوان:

**" The Effect of Book-Tax Differences, and Executive Compensation on Earnings Persistence with Real Earnings Management as Moderating Variable"**

تناولت أثر كل من الفروق الضريبية الدائمة والمؤقتة على قدرة المنشأة على الاستمرار وثبات الأرباح، وتناولت معدل الضرائب الحالي ومقدار التدفقات النقدية ومدى تأثيرهما على استمرارية الأرباح، وذلك من خلال عينة مكونة من ٤٨ بنك من بنوك القطاع المصرفي المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، وذلك بهدف بيان أثر دور إدارة

الأرباح الحقيقية على العلاقة بين الفروق الضريبية واستمرارية الأرباح وبالتالي جودتها. وقد توصلت الدراسة الى أن كل من الفروق الضريبية الدائمة والمؤقتة لهما تأثير إيجابي كبير على استمرارية الأرباح ، إلا أن إدارة الأرباح كمتغير معدل أدى الى إضعاف تأثير الفروق الضريبية الدائمة والمؤقتة على استمرارية الأرباح، وجودتها.

٥- دراسة (Salah, 2019) بعنوان:

### " Does Deferred Tax Mediate the Relationship between Tax Planning and Earnings Management?"

تناولت الدراسة معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ "الضرائب المؤجلة" ، والاستحقاقات غير العادية كمقياس لإدارة الأرباح ، وأسلوب تحليل المسارات في فحص إطار الدراسة، وتحليل التأثير غير المباشر للتخطيط الضريبي على إدارة الأرباح، وذلك من خلال عينة مكونة من ١٢٧ شركة من الشركات غير المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٨، وذلك بهدف بيان أثر الضرائب المؤجلة طبقاً لمعيار ضرائب الدخل والتخطيط الضريبي على إدارة الأرباح ، والتحقق من أثر الالتزامات الضريبية المؤجلة على العلاقة بين التخطيط الضريبي وإدارة الأرباح. وقد توصلت الدراسة الى أنه لا يوجد تأثير مباشر للتخطيط الضريبي على إدارة الأرباح ، إلا أن هناك تأثير غير مباشر عن طريق الالتزامات الضريبية المؤجلة ، وأن هناك تأثير مباشر للالتزامات الضريبية المؤجلة على إدارة الأرباح، مما يقلل من جودة الأرباح.

٦- دراسة (Sormin and Aryati, 2021) بعنوان:

### " Earnings Quality: Impact of Income Smoothing, Earnings Persistence, Book Tax Difference with Good Corporate Governance as Moderation"

تناولت الدراسة جودة الأرباح ومدى تأثيرها بكل من تمهيد الدخل، واستمرارية الأرباح ، والفروق الضريبية الدفترية ، وأثر حوكمة الشركات على تنظيم العلاقة بين هذه المتغيرات، وذلك من خلال عينة مكونة من ٩٨ شركة من كيانات التصنيع في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠٢٠ ، وذلك بهدف بيان أثر كل من تمهيد الدخل ، واستمرارية الأرباح ، والفروق الضريبية الدفترية على جودة الأرباح، والتأثير المعدل لحوكمة الشركات على هذه العلاقة. وقد توصلت الدراسة الى أن هناك تأثير سلبي لاستمرارية الأرباح على جودة الأرباح ، وتأثير إيجابي للفروق الضريبية الدفترية على جودة الأرباح ، وأن الحوكمة الجيدة للشركات من خلال الملكية المؤسسية كبديل يعزز تأثير تمهيد الدخل على جودة الأرباح، ويضعف من تأثير الفروق الضريبية على جودة الأرباح.

٢/١/١ الدراسات التي تناولت أثر الفروق الضريبية على القيمة السوقية للسهم.

١- دراسة (Diehl, 2010) بعنوان:

**" Ratio of Deferred Tax Liabilities to Shares as a Predictor of Stock Prices "**

تناولت الدراسة الالتزامات الضريبية المؤجلة ونسبتها الى قيمة الأسهم كمؤشر للتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم ، وذلك من خلال اتجاه الإدارة لإدارة الأرباح، وذلك من خلال جمع البيانات من قاعدة بيانات Global Vantage التابعة لشركة Compustat اعتباراً من ٢٩ يناير ٢٠١٠، وبعد إزالة الشركات التي لا تتوفر بها بيانات عن أسعار الأسهم ، لتصل العينة الى ٣٠١٦ شركة أمريكية ، وذلك بهدف بيان أثر الفروق الضريبية ، والضرائب المؤجلة على القدرة التنبؤية بأسعار الأسهم بالشركات الأمريكية. وقد توصلت الدراسة الى أن تأجيل الالتزامات الضريبية يشير إلى التخطيط الضريبي الناجح، وأن هناك ارتباط موجب قوى بين هذه الالتزامات الضريبية المؤجلة والقيمة السوقية للسهم .

٢- دراسة (Quang et al, 2016) بعنوان:

**Examining the Effects of Book-Tax Differences on Stock Price Manipulations"**

تناولت الدراسة آثار الفروق الضريبية الدفترية على التلاعب بأسعار الأسهم، وذلك عن طريق اقتراح مقياساً جديداً لإدارة الأرباح باستخدام الفروق الضريبية الدفترية، والتي تعكس إدارة المستحقات والتلاعب بالأرباح الخاضعة للضريبة، وتم استخدام المقياس الجديد لدراسة التلاعب في أسعار الأسهم، وذلك لبعض الشركات التي يمكنها التلاعب بأسعار أسهمها، وذلك من خلال عينة من الشركات خلال الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٠، وذلك بهدف بيان أثر الفروق الضريبية الدفترية على التلاعب في أسعار الأسهم . وقد توصلت الدراسة الى أن المقياس الجديد لإدارة الأرباح للفروق الضريبية الدفترية الإجمالية أكثر قوة وشمولية من تدابير إدارة الأرباح التقليدية التي تركز على إدارة المستحقات وحدها، وأن المستثمرين يتأثرون بإدارة الأرباح، مما يعنى أن هناك علاقة بين الفروق الضريبية الدفترية والقيمة السوقية للسهم.

٣- دراسة ( الهوارى ، ٢٠١٩ ) بعنوان:

**" أثر جودة وأهمية المراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة :دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "**

تناولت الدراسة كل من الإطار المفاهيمي للحسابات الضريبية المؤجلة، وممارسات التخطيط الضريبي كأحد أساليب إدارة الأرباح ، وتحليل العلاقة بين أهمية المراجعة الخارجية

وإدارة الأرباح عن طريق الحسابات الضريبية المؤجلة ، وذلك من خلال عينة مكونة من ٢١٥ شركة من الشركات غير المالية المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠١٨ ، وذلك بهدف بيان أثر أهمية وجودة المراجعة الخارجية على إدارة الأرباح عن طريق الحسابات الضريبية المؤجلة. وقد توصلت الدراسة الى أن التخطيط الضريبي وانعكاساته على إدارة الأرباح من خلال الحسابات الضريبية المؤجلة يعتبر أحد أساليب إدارة الأرباح الخفية، والتي قد لا ينتبه لها مستخدمي القوائم المالية.

٤- دراسة (Ling and Wahab, 2019) بعنوان:

### "Components of book tax differences, corporate social responsibility and equity value "

تناولت الدراسة مكونات الفروق الضريبية سواء الدائمة أو المؤقتة والمسئولية الاجتماعية للشركات ، والقيمة السوقية للأسهم بالشركات الماليزية ، وذلك من خلال عينة مكونة من ٣٧٣ شركة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة الماليزية خلال الفترة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٥ ، وذلك بهدف بيان أثر العلاقة بين الفروق الضريبية والمسئولية الاجتماعية للشركات على القيمة السوقية للسهم بماليزيا. وقد توصلت الدراسة الى أن المساهمين يقومون بتقييم الفروق الضريبية سواء الدائمة أو المؤقتة في ضوء وجود المسئولية الاجتماعية للشركات ، وأن الفروق سواء كانت دائمة أو مؤقتة تشير الى وجود أنشطة للتخطيط الضريبي للشركات، وأن هناك علاقة سلبية بين الفروق الضريبية -الدائمة والمؤقتة- وقيمة الأسهم ، وأن المساهمين لا يرغبون في زيادة قيمة أنشطة التخطيط الضريبي من خلال الفروق الضريبية -الدائمة والمؤقتة- بسبب المخاطر الكامنة في تلك الأنشطة.

٥- دراسة (Maulinarhadi, 2019) بعنوان:

### " Whether book tax differences affect the price book value "

تناولت الدراسة الفروق الضريبية الإجمالية، والتي تم قياسها من خلال الفروق الدائمة والفروق المؤقتة ، وكانت الدراسة دراسة تفسيرية ذات نهج كمي ، وذلك من خلال عينة مكونة من الشركات الصناعية -شركات إنتاج السلع الاستهلاكية - المدرجة بالبورصة الأندونيسية خلال الفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٦ ، وذلك بهدف بيان أثر الفروق الضريبية الدفترية على القيمة الدفترية للمنشأة . وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير كبير للفروق المؤقتة على القيمة الدفترية للمنشأة ، أي أن زيادة الفروق المؤقتة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة طفيفة في القيمة الدفترية للمنشأة ، أما الفروق الدائمة كان لها تأثير كبير على القيمة الدفترية للمنشأة، مما يعكس على القيمة السوقية لأسهمها.



٦- دراسة (على ، ٢٠٢٠) بعنوان:

" العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي من منظور خصائص الشركات وأثرها على القيمة السوقية لحقوق الملكية: دراسة تطبيقية "

تناولت الدراسة التجنب الضريبي من خلال إجمالي الفروق الضريبية الدفترية وأثره على القيمة السوقية لحقوق الملكية، وأثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية على تحسين هذه العلاقة، وذلك من خلال عينة من الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨، وذلك بهدف بيان تأثير كل من الخصائص المالية وغير المالية للشركات على طبيعة العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي مقاسا بالفروق الضريبية الدفترية، بالإضافة إلى بيان أثر تلك العلاقة على القيمة السوقية لحقوق الملكية وبالتالي على القيمة السوقية للسهم. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي لكل من خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والملكية المؤسسية وحجم الشركة ومعدل العائد على الأصول على العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والفروق الضريبية الدفترية، وأن هناك تأثير معنوي إيجابي للحوافز والتعويضات التنفيذية، ومعدل الرافعة المالية على العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والفروق الضريبية الدفترية، وأن هناك تأثير عكسي للمسؤولية الاجتماعية على العلاقة بين الفروق الضريبية الدفترية والقيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة السوقية للسهم.

٤/١/١ الدراسات التي تناولت أثر الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للسهم.

١- دراسة (ضاهر ، ٢٠١٧) بعنوان:

"قياس أثر الفروق الضريبية على جودة الأرباح وانعكاساتها على عمليات التداول الداخلي وتكلفة رأس المال المملوك: دراسة تطبيقية "

تناولت الدراسة الفروق الضريبية من حيث المفهوم والخصائص والأنواع، والفروق الضريبية طبقاً للمعيار الدولي رقم (١٢)، والمعيار المصري رقم (٢٤)، وكذلك أثر جودة الأرباح على كل من عمليات التداول الداخلي، وتكلفة رأس المال المملوك، وذلك من خلال عينة مكونة من ٦٥ شركة من الشركات غير المالية المدرجة بمؤشر EGX.50 بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، وذلك بهدف بيان أثر الفروق الضريبية على جودة الأرباح، وبيان أثر العلاقة بين الفروق الضريبية وجودة الأرباح على عمليات التداول الداخلي، وعلى تكلفة رأس المال المملوك. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الفروق الضريبية وجودة الأرباح، وأن هناك علاقة طردية بين الفروق الضريبية وعمليات التداول الداخلي، وعلاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين عمليات التداول الداخلي.

٢- دراسة ( راشد ، ٢٠١٩ ) بعنوان:

"أثر المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة على إدارة الأرباح وعوائد الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

تناولت الدراسة الإطار الفكري للضرائب المؤجلة من منظور محاسبي من خلال مفهوم وأنواع الضرائب المؤجلة، وطرق التخصيص الضريبي بين الفترات المحاسبية ، ومدى تأثير المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة على مؤشرات إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح، وذلك من خلال عينة مكونة من ٧٠ شركة من الشركات غير المالية المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، وذلك بهدف بيان أثر المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة على دوافع المديرين لاستخدام أساليب إدارة الأرباح في ظل متطلبات المعيار المصري رقم ٢٤ الذى يسمح بممارسة إدارة الأرباح بقدر الفروق المؤقتة بالمستقبل، واختبار تأثير إدراك المستثمرين لأهمية الإفصاح عن الضرائب المؤجلة على عوائد وأسعار الأسهم. وقد توصلت الدراسة الى أن هناك دليل تجريبي بشأن ارتفاع كل من مستوى إدارة الأرباح وكذلك عوائد الأسهم، وذلك في حالة إفصاح الشركات عن الضرائب المؤجلة، وكذلك في حالة ارتفاع معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد، الأمر الذى فسره الباحث بوجود دليل تجريبي على إدارة الأرباح، من خلال الضرائب المؤجلة لتخفيض الربح بعد الضريبة، واعتبار المستثمرين لتلك المؤشرات بمثابة تعظيماً لمصالحهم.

٣- دراسة ( عيسى ، ٢٠٢١ ) بعنوان:

"قياس أثر اتساق الفروق الضريبية على جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للمنشأة : دراسة عملية"

تناولت الدراسة جودة الأرباح من خلال المقاييس الشائع استخدامها، والمتمثلة في الاستحقاق غير العادي، واستمرارية الأرباح ، و تمهيد الدخل ، والقدرة التنبؤية للأرباح ، وكذلك الفروق الضريبية سواء الدائمة أو المؤقتة وأثارها على جودة الأرباح والقيمة السوقية للمنشأة كل على حدى ، وذلك من خلال عينة مكونة من ٦٧ شركة من الشركات غير المالية المدرجة في مؤشر EGX100 بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ ، وذلك بهدف بيان أثر اتساق الفروق الضريبية على كل من جودة الأرباح المحاسبية، والقيمة السوقية للمنشأة. وقد توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة طردية بين جودة الأرباح المحاسبية ودرجة اتساق الفروق الضريبية الدائمة والإجمالية ، بينما لا يوجد أي تأثير معنوي لاتساق الفروق الضريبية المؤقتة على جودة الأرباح المحاسبية، وأن هناك علاقة عكسية بين كل من مستوى الفروق الضريبية الإجمالية الدائمة والمؤقتة والقيمة السوقية للمنشأة.

### التعليق على الدراسات السابقة

ومن خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، أو أحد جوانبه يتضح للباحث ما يلي :

- أن هذه الدراسات قد تم تناولها في كل من البلدان المتقدمة والنامية ، مما يؤكد على أهمية دراسة الفروق الضريبية ، ومدى تأثيرها على جودة الأرباح المحاسبية ، وبالتبعية تأثيرها على قرارات المستثمرين والمساهمين وباقي أصحاب المصالح سواء كانت الأسواق نشطة أو غير نشطة.
- ركزت هذه الدراسات على العلاقة بين بعض المتغيرات موضع الدراسة ، دون الربط بين المتغيرات الثلاثة ، وأخذ الفروق الضريبية كمتغير يحسن من العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم باعتبار الأخيرة من أهم المعلومات التي يعتمد عليها كل من المستثمرين والمساهمين.
- انصب تركيز هذه الدراسات على أثر الفروق الضريبية على جودة الأرباح المحاسبية ، وما ينتج عنها من آثار سواء كانت إيجابية أو سلبية دون الاهتمام بكيفية التغلب عما ينتج عن هذه العلاقة من آثار سلبية ، واقتراح الحلول اللازمة بشأنها من خلال إدارة هذه الفروق سواء كانت فروق دائمة أو مؤقتة موجبة أو سالبة.
- اختلاف وتفاوت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، حيث توصلت الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية و القيمة السوقية للسهم الى وجود علاقة عكسية كدراسة كل من (El-Deeb and Albanna, 2018؛ بريك ، ٢٠٢٠) ، والى وجود علاقة طردية كدراسة (Dang et al, 2020) ، أما دراسة كل من (محمد ، ٢٠١٧ ؛ التل ، ٢٠١٥) فقد توصلت الى عدم وجود علاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، وهناك اختلاف أيضاً بين الدراسات التي تناولت العلاقة بين الفروق الضريبية وجودة الأرباح المحاسبية ، فتوصلت دراسة كل من (Bashri et al, 2020؛ Gberegbe, 2019) الى عدم وجود علاقة بينهم ، ودراسة كل من (Zhou, 2016؛ Sormin and Aryati, 2021) الى وجود علاقة عكسية، ودراسة كل من (Wahab and Holland, 2015؛ Ahnan and Murwaningsari, 2019) الى وجود علاقة طردية، ويرجع الباحث هذا الاختلاف الى اختلاف بيئة التطبيق، حيث الاختلاف بين الأسواق النشطة وغير النشطة، وكذلك اختلاف فترات التطبيق.

وعلى الرغم من الإسهامات القيمة التي قدمتها الدراسات السابقة إلا أن معظم هذه الدراسات تناولت أثر جودة الأرباح على القيمة السوقية للسهم، وأثر الفروق الضريبية سواء الدائمة أو المؤقتة على جودة الأرباح المحاسبية أو القيمة السوقية للسهم كل على حده ، دون أي محاولة لبحث أثر هذه الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة

السوقية للسهم، ومحاولة إدارة هذه الفروق لتنمية الأثار الإيجابية الناتجة عن علاقة متغيرات الدراسة أو الحد من الأثار السلبية لها، وذلك للحد من قلق المستثمرين والمساهمين وغيرهم من باقي أصحاب المصالح من تزايد مستوى الفروق الضريبية بأنواعها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وخاصة المرتبطة بالقيمة السوقية للسهم، نتيجة لإدارة الأرباح عن طريق هذه الفروق، وظهور مشكلة الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة وغياب الشفافية وعدم تماثل المعلومات، الأمر الذى يدفع المديرين دفعاً ليس يسيراً لممارسة أنشطة التخطيط الضريبي لتعزيز مصالحهم الخاصة على حساب باقي أصحاب المصالح، الأمر الذى يخلق بعداً جديداً لأثر التخطيط الضريبي من خلال إحداث تأثير لهذه الفروق على القيمة السوقية للسهم، باتجاهاً عكسياً نتيجة فقد باقي أصحاب المصالح للثقة فيما تتخذه الإدارة من قرارات مرتبطة بإحداث فروق ضريبية عن طريق إدارة هذه الفروق.

الأمر الذى يتطلب وضع بعض الحلول للتغلب على مثل هذه الممارسات، وقد تتمثل هذه الحلول - من وجهة نظر الباحث - في إدارة الفروق الضريبية(\*) من خلال بعض الآليات المقترحة، وذلك للحد من هذه الممارسات. وهذا ما دعى الباحث الى محاولة دراسة واقتراح بعض الآليات لإدارة الفروق الضريبية لتعزيز جودة الأرباح المحاسبية، وانعكاسها على القيمة السوقية للسهم.

#### ٢/١ اشتقاق فروض الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة، وتحقيقاً للهدف الرئيسي للبحث، وما يتبعه من أهداف فرعية يمكن اشتقاق وصياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: ويقوم على اختبار أثر جودة الأرباح المحاسبية على القيمة السوقية للسهم، ويأخذ الصيغة العدمية التالية:

H<sub>1</sub> "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الأرباح المحاسبية على القيمة السوقية للسهم".

الفرض الثاني: ويقوم على اختبار أثر مستوى الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، ويأخذ الصيغة العدمية التالية:

H<sub>2</sub> "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم"

\* عند الحديث عن أثر الفروق الضريبية يرى الباحث التفرقة بين ثلاث مصطلحات وهى:

- مستوى الفروق الضريبية.
- اتساق الفروق الضريبية: والذى يعتبر إحدى آليات إدارة الفروق الضريبية - من وجهة نظر الباحث.
- إدارة الفروق الضريبية: وهو المصطلح الذى أستحدثه الباحث.

- ويشتق من هذا الفرض الفرضيين الفرعيين التاليين:
- H21 "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الفروق الضريبية الدائمة على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم"
- H22 "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الفروق الضريبية المؤقتة على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم"
- الفرض الثالث: ويقوم على اختبار أثر إدارة الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم ، ويأخذ الصيغة العدمية التالية :
- H3 "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم"
- ويشتق من هذا الفرض الفرضيين الفرعيين التاليين:
- H31 "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الفروق الضريبية الدائمة على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم"
- H32 "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الفروق الضريبية المؤقتة على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم"

## ٢- الإطار النظري

### ١/٢ جودة الأرباح المحاسبية :

يعد مفهوم جودة الأرباح من المفاهيم متعددة الأبعاد والخصائص ، حيث يعد مفهوم نظري، حيث لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر . والى الآن لم يتم الاتفاق على مفهوم موحد لجودة الأرباح ، فهناك اختلاف في تعريفات ومفاهيم وخصائص جودة الأرباح، حيث يرجع ذلك الاختلاف الى طبيعة وتخصص وجهة نظر كل من يتناولها ، حيث يرى الباحثون الماليون أن احتواء الأرباح المفصح عنها على بنود غير عادية حتى لو كانت تتمشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً يؤدي الى تخفيض جودة الأرباح ، ويتناقض ذلك مع رأى واضعي المعايير المحاسبية والمراجعين حيث يروا أن الأرباح تكون ذات جودة عالية عندما يتم الإفصاح عنها بما يتمشى مع المبادئ والفروض المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، أما الداننين فيروا أن جودة الأرباح تتحقق إذا أمكن تحويل هذه الأرباح الى تدفقات نقدية ، اما المساهمين فينظرون الى أن جودة الأرباح تتحقق عندما تعكس الأداء الحقيقي للمديرين دون تأثير يذكر من للعوامل التي تخرج عن سيطرتهم (حسن ، ٢٠٢٠؛ Saleh et al, 2020).

أما من الناحية الأكاديمية فقد عرف (Dechow and Schrand,2004) جودة الأرباح بأنها " توفير المستوى الملائم والمناسب لتقييم الأداء التشغيلي الحالي والمستقبلي للشركة، حيث تعد مؤشراً للأداء المستقبلي، أو أنها " الأرباح الناتجة عن الأنشطة العادية للمنشأة وتعتبر

بصدق وواقعية عن الأرباح المحققة، والتي يمكن الاعتماد عليها لتقييم الوضع الحالي والمستقبلي ، أما(رميلي،٢٠١٨) فيرى أن الأرباح تكون ذات مستويات مرتفعة من الجودة عندما تعكس تلك الأرباح الأداء الحقيقي للشركة ، وتساعد متخذ القرار على التنبؤ المستقبلي بأداء الشركة .

ولكى تتحقق جودة الأرباح لابد من أن يتوفر للربح المفصح عنه بالقوائم المالية مجموعة من الخصائص التي تختلف باختلاف الهدف الذي تتناوله كل دراسة ، فقد ركزت دراسة (Schipper and vimcen,2003) على مجموعة من الخصائص التي تمتاز بها الأرباح ، وذلك اعتماداً على عنصر الزمن وهي الاستمرارية والقدرة على التنبؤ ، أما دراسة دراسة ( Dechow et al .,2010) فقد ركزت على خصائص الأداء المالي للشركة ، فمن الخصائص التي ذكرتها تلك الدراسة مدى ملاءمة معلومة الأرباح في اتخاذ القرار ، وأنها ذات محتوى معلوماتي عن الأداء المالي للشركة ، ومدى ملاءمة الأداء المالي للقرارات، وقدرة النظام المحاسبي على قياس ذلك الأداء.

وبالرجوع الى الدراسات السابقة التي تناولت قياس جودة الأرباح ، نجد أن هناك اختلاف في طرق قياسها ، ويرجع ذلك الى اختلاف الهدف من وراء كل دراسة ، فبعض الدراسات استخدمت استمرارية الأرباح واستقرارها كمؤشر لجودة الأرباح، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن قدرة المنشأة على تحقيق أرباح حالية ومستقبلية يعد مؤشر على جودة الأرباح ، حيث يتم ربط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية ، ومن خلال النماذج التي تم وضعها لقياس جودة الأرباح تم تقسيم الأرباح الى مكوناتها الأساسية وهي التدفق النقدي والاستحقاقات، وهناك دراسات اخرى استخدمت مؤشر عدم وجود إدارة للأرباح كمؤشر عكسي لجودتها ، وتم قياس جودة الأرباح من خلال المستحقات الإجمالية ، والمستحقات الاختيارية كنسبة من المستحقات الإجمالية، فكلما زادت نسبة المستحقات الاختيارية كلما زاد احتمال إدارة الأرباح وكلما قلت جودة الأرباح، والعكس صحيح (نور، والعواوه، ٢٠١٧؛ Dang et al ,2020 ؛ Hutagaol et al ,2019).

#### ٢/٢ القيمة السوقية للسهم ، والعوامل التي تؤثر عليها :

مما لا شك فيه أن الهدف الأساسي للشركات يتمثل في البقاء والنمو والاستمرارية في دنيا الأعمال ، ويتوقف تحقيق ذلك الهدف على مدى قدرة الادارة على وضع الخطط والاستراتيجيات التي تهدف الى تعظيم القيمة السوقية للمنشأة ، أي تعظيم قيمة السهم السوقية بسوق الأوراق المالية ، حيث تعد الأسهم من أكثر الأوراق المالية تداولاً حيث لا يترتب على هذه الأسهم أية التزامات مالية قبل المساهمين إلا عند تحقق الأرباح، وتقرير توزيعها(النعيمي، ٢٠١٨).

وتعد القيمة السوقية للسهم من أهم المعلومات التي ينظر إليها المستثمرين والمساهمين والمحللين الماليين، فالقيمة السوقية للسهم تعكس نظرة سوق المال لفرص نجاح الشركة ، والإمكانات المتاحة لها بالمستقبل ، حيث تعتمد القيمة الدفترية للسهم على الأصول القابلة للقياس،

أما القيمة السوقية للسهم فإنها تعتمد على تخمين الأصول غير القابلة للقياس ، وهذه الأصول لا يختلف عليها المحللون والاقتصاديون بقدر كبير ، ولكن يوجد شبه اتفاق عليها على الرغم من صعوبة قياسها، حيث تؤثر هذه الأصول على القيمة السوقية للسهم وتجعلها مختلفة عن القيمة الدفترية ، فهذه الأصول غير قابلة للقياس هي السبب الرئيسي لتقلب القيمة السوقية للسهم(العامري ، كاظم، ٢٠١٨) .

فالقيمة السوقية للسهم تمثل السعر الذي يتم به تداول الأسهم بسوق الأوراق المالية ، وتتوقف القيمة السوقية للسهم على مجموعة من العوامل التي تتأثر بها، فهناك مجموعة من العوامل التي ترتبط بالأرباح المحاسبية ، ومن هذه العوامل ربحية السهم، حيث يمثل الربح المحقق والربح الموزع على المساهمين أحد أهم العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم ، فكلما زاد عائد السهم كلما دل ذلك على فاعلية إدارة أموال المساهمين ، وكلما تنبأ المستثمرين بارتفاع معدل الربح المحقق من قبل الشركات ، كلما زادت الرغبة في اقتناء الأسهم ، مما يعنى وجود علاقة طردية بين مقدار الربح المحقق والقيمة السوقية للسهم (Muliawati and Saifi, 2019) .

وكذلك تتأثر القيمة السوقية بمدى قدرت الشركة على الاستمرار في تحقيق الأرباح ، حيث يستند المستثمرين والمحللين الماليين عند التفكير في اقتناء أسهم الشركة على قوة مركزها المالي، ومدى قدرتها على تحقيق أرباح مستقبلية ، مما يترتب عليه زيادة الطلب على أسهم الشركات وارتفاع القيمة السوقية للسهم، حيث توجد علاقة طردية بين كل من قوة المركز المالي والأرباح المستقبلية والقيمة السوقية للسهم (Mehrabadia et al 2021)، ومن العوامل أيضاً التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم توقيت تحقق الأرباح ، حيث يعد توقيت توزيع الأرباح من العوامل الهامة التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم حيث توجد بينهم علاقة طردية ، فحين يتوقع المستثمرون والمساهمين والمحللون الماليين توزيع الأرباح الفوري يؤدي ذلك الى زيادة القيمة السوقية للسهم، وعلى العكس عند التأخر في توزيع الأرباح فإن ذلك يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للسهم(Sukesti, et al, 2021).

وعلى الرغم من كثرة وتعدد العوامل السابقة ، والتي تؤثر على القيمة السوقية للسهم إلا أن تلك العوامل كافة ما هي إلا محركات لقوى العرض والطلب ، فالعوامل السابقة ترتبط بشكل مباشر بمدى سعى المساهمين والمستثمرين نحو حيازة أسهم الشركة - أي شرائها- ، أو التخلص منها - أي بيعها- ، فزيادة الطلب والرغبة في اقتناء أسهم الشركات يؤثر بدوره على القيمة السوقية للسهم، فالزيادة في أرباح الشركة تؤدي الى زيادة الطلب على شراء الأسهم مما يترتب عليه زيادة القيمة السوقية نتيجة زيادة الطلب على شراء تلك الأسهم (Ma, 2021) ، Xiang and Dai (2019) .

وعلى الرغم من أن جودة الأرباح المحاسبية تؤثر على الكثير من القرارات التي يتخذها المستثمرين والمساهمين وباقي أصحاب المصالح، حيث تتوقف هذه القرارات على مجموعة من العوامل التي تتوافق مع العوامل التي تعمل على تحقيق جودة الأرباح، حيث تتحقق جودة الأرباح المحاسبية من خلال مجموعة من الخصائص، والتي تلتقى مع العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم، وعليه يكون هناك التقاء بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للسهم.

ويلعب مستوى الفروق الضريبية دوراً رئيسياً في إدارة هذه العوامل أو بمعنى آخر إدارة الأرباح مما يعطى نتائج عكسية على القيمة السوقية للسهم نتيجة زعزعة الثقة لدى المستثمرين والمساهمين مما تحتويه القوائم المالية من معلومات يمكن الاعتماد عليها. بل الأكثر من ذلك عدم تماثل المعلومات نتيجة وجود مشكلة الوكالة سعياً من الإدارة لتحقيق مصالحها على حساب الملاك والأطراف الأخرى، الأمر الذي يتطلب وجود مجموعة من الآليات التي تحد من الآثار السلبية الناتجة عن ذلك. فالاتجاهات الحديثة في المحاسبة تنهج نحو ضرائب الدخل، والربط بين الأصول والالتزامات الضريبية، باعتبارها معلومات ذات صلة ومفيدة لمتخذي القرارات من إدارة وملاك وباقي أصحاب المصالح. الأمر الذي أوجد نوعاً من التخطيط الضريبي من خلال الفروق الضريبية التي أصبحت من أهم المتغيرات التي تؤثر على جودة الأرباح، وما تحدثه من انعكاسات على القيمة السوقية للسهم، الأمر الذي يتطلب إدارتها بما يحدث نوع من التوافق بين الإدارة والمساهمين وباقي أصحاب المصالح، مما يعزز من ثقة المستثمرين وينعكس على القيمة السوقية للسهم، ولكن كيف يمكن إدارة الفروق الضريبية؟

### ٣/٢ الفروق الضريبية :

الربح المحاسبي يتم قياسه وتحديده في ضوء مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، أما الربح الضريبي فيتم قياسه وتحديده طبقاً لمجموعة من المبادئ والمعايير التي يضعها المشرع الضريبي، والتي قد تتفق أو تختلف مع المبادئ والمعايير التي يقاس بها الربح في المحاسبة بصفة عامة، الأمر الذي يترتب عليه اختلافاً بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، وما ينتج عنه من فروق ضريبية إما دائمة أو مؤقتة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الأرباح نتيجة هذه الفروق الدائمة، أو زيادتها في بعض الفترات على حساب فترات أخرى، وتؤدي إلى ظهور الضرائب المؤجلة، والتي تظهر كعنصر من عناصر المركز المالي كأصول ضريبية مؤجلة أو التزامات ضريبية مؤجلة وتسمى بالفروق المؤجلة (Mills, 2019).

ورغم أن صافي الربح الضريبي من المفاهيم التشريعية المحكومة بالعديد من المواد القانونية، إلا أن ذلك لا يلغى أن بداية قياس الربح الضريبي يبدأ بقياس الربح المحاسبي، ثم يلي ذلك مجموعة من التعديلات، وذلك طبقاً للنصوص والمواد التشريعية الضريبية، والتي تختلف عن السياسات والمبادئ المحاسبية، حيث ينص القانون الضريبي المصري على أحكام تعمل على



تعديل الربح المحاسبي من خلال إضافة أو خصم إيرادات من الناحية الضريبية ، أو الاعتراف- أو إضافة - تكاليف ، وينتج عن هذا التعديل فروق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي ، تسمى فروق ضريبية (محمد ، ٢٠١١ ؛ راشد ، ٢٠١٩ ؛ Mao and Wu ,2019).

وتنقسم الفروق الضريبية الى نوعين من الفروق هما الفروق الدائمة ، والفروق المؤقتة ، فالفروق الدائمة هي الفروق التي تنشأ في الفترة المحاسبية ولا تمتد أثارها الى فترات محاسبية تالية ، أي لا ينتج عنها آثار على الإيرادات الخاضعة للضريبة خلال الفترات المحاسبية التالية، وتحدث عادة نتيجة إعفاء بعض الإيرادات من الخضوع للضريبة أو عدم الاعتراف ببعض المصروفات ، لذا لا ينشأ عنها أي آثار ضريبية مؤجلة، وتمتاز الفروق الدائمة بما يلي (على ، ٢٠٢٠ ؛ Anderson et al ,2020 ) :

- تعد دائمة نتيجة الاختلافات الدائمة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، وليس لها أي انعكاسات أو تأثيرات على الفترات التالية.
  - يقتصر تأثيرها على الضريبة في الفترة التي تحققت فيها ولا يمتد أثرها للفترات التالية.
- أما الفروق المؤقتة فهي عبارة عن الفرق بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي ، والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات ، فهي فروق تنشأ في فترة المحاسبية، وتمتد أثارها الى فترات محاسبية تالية ، وتتمثل تلك الفروق المؤقتة في (معيار المحاسبة المصري ، رقم ٢٤) :
- **فروق مؤقتة خاضعة للضريبة:** وهي الفروق التي ينتج عنها أرباح (خسائر) خاضعة للضريبة في فترات محاسبية تالية، وذلك عند استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصل أو للالتزام.
  - **فروق مؤقتة قابلة للخصم:** وهي الفروق التي ينتج عنها خصومات تخفض مقدار الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) في فترات محاسبية تالية، وذلك عند استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصل أو للالتزام.

وبينت المعايير الدولية والمصرية أهمية التفرقة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة، حيث تعد الأصول الضريبية المؤجلة منافع ضريبية مستقبلية ينتج عنها إمكانية ترحيل الخسائر أو الخصومات الضريبية لفترات مستقبلية ، أو وجود فروق مؤقتة قابلة للخصم في فترات مستقبلية ، أما الالتزامات الضريبية فهي أعباء ضريبية مستقبلية نتيجة خضوع تلك الفروق للضريبة في المستقبل (راشد ، ٢٠١٩؛ Chan et al., 2021).

ويلعب التخطيط الضريبي دوراً هاماً في تحقيق أو الحد من هذه الفروق ، فالتخطيط الضريبي عملية ضريبية متكاملة تتضمن عمليات تحليل شامل للوضع المالي للأفراد الطبيعيين أو الكيانات الاعتبارية من منظور ضريبي ، وذلك من أجل تحقيق أقصى درجات الكفاءة الضريبية

،حيث يرتبط بالتخطيط المالي ، والخطة المالية المرتبطة بالدخل ، والخصومات والإعفاءات المتاحة من أجل الوصول الى تقليل الالتزام الضريبي الى أقصى حد ممكن ، وهذا يساعد على تحقيق مكاسب مالية مستقبلية من أجل تحقيق الأهداف المالية المستقبلية ، وزيادة رأس المال (Kagan, 2022).

إلا أنه ونتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة وظهر مشكله الوكالة استخدم بعض المديرين هذه الفروق الضريبية، وخاصة المؤقتة منها في إدارة الأرباح وتعزيز مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الملاك وباقي أصحاب المصالح . مما يؤدي الى زيادة قلق المستثمرين من تزايد مستويات الفروق الضريبية بأنواعها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، ومما يؤدي الى انعدام الرغبة في الاستثمار بالشركة، وما يترتب عليه من انخفاض القيمة السوقية لكل من المنشأة والسهم ، مما يؤكد على أهمية فحص مستويات الفروق الضريبية وتأثيرها على جودة الأرباح المحاسبية ، إلا أن فحص مستويات الفروق الضريبية عليه الكثير من القيود لأنها توفر معلومات عن فترة واحدة . الأمر الذي دعي بعض الباحثين الى تبني مفهوم أكثر شمولاً يتمثل في فحص اتساق الفروق الضريبية كإجراء مكمل لفحص مستوياتها ، حيث يعكس هذا الاتساق معلومات أكثر ملاءمة عن جودة الأرباح عبر فترات زمنية مستقبلية(عارف، ٢٠٢١؛ Mohanadas ؛Choi et al ,2020 ؛et al 2021 ؛Chytis ,2019).

وقد رأى بعض الباحثين (Chytis ,2019؛ Lyon et ؛ Kourdoumpalou , 2017؛ al 2021) أن تحقيق هذا الاتساق يتم من خلال الاعتراف بالضرائب المؤجلة وإظهارها كأصول ضريبية مؤجلة أو التزامات ضريبية مؤجلة ، حيث تتمثل الأصول الضريبية المؤجلة في قيمة الضرائب التي يحق للمنشأة استردادها في الفترات المستقبلية والناجمة عن (معيان المحاسبة المصري ، رقم ٢٤):

- الفروق المؤقتة المخصومة (أي القابلة للخصم من الربح الضريبي في الفترات المستقبلية)
- الخسائر الضريبية غير المستخدمة أو المرحلة للفترات التالية.
- الخصم الضريبي غير المستخدم والمرحل للفترات التالية (مثل خصم الضريبة الأجنبية المدفوعة على دخل تحقق في الخارج من الضريبة المحلية عن نفس الدخل).

أما الالتزامات الضريبية المؤجلة: فتتمثل في قيمة ضرائب الدخل التي يستحق سدادها في الفترات المستقبلية والمرتبطة بفروق ضريبية مؤقتة (ومن الأمثلة الشائعة لها الإهلاك المعجل، وتأجيل خضوع الأرباح الرأسمالية الناتجة عند اندماج الأشخاص الاعتباريين بشرط تسجيل الأصول للأغراض الضريبية بقيمتها الدفترية قبل الاندماج واحتساب إهلاكها على أساس هذه القيمة).

وبمجرد الاعتراف بتلك الأصول الضريبية المؤجلة يجب تقدير قيمتها، وحساب مخصص تقديري للجزء المحتمل عدم تحقيقه من هذه الأصول ، ونتيجة لتأثير التغيرات في المخصص التقديري على الربح المحاسبي قبل الضريبة . فقد تقوم الإدارة باستخدام المخصص التقديري لإدارة الأرباح ، حيث أن المخصص الملائم للمخصص التقديري يعتمد على توقعات الإدارة ، فزيادة المخصص التقديري تؤدي الى نقص الربح المحاسبي قبل الضريبة ، والنقص في هذا المخصص التقديري تؤدي الى زيادة الربح المحاسبي قبل الضريبة، وتؤدي تلك الممارسات الى عدم الثقة فيما تحتويه القوائم المالية من معلومات نتيجة اتساع فجوة التوقعات، والتي تتمثل في الفرق بين ما يتوقعه مستخدمى القوائم المالية، وبين ما يقدم لهم من معلومات (Cappelleso and Rodrigues 2019؛ Kourdoumpalou and Drogalas, 2022)؛ عبد السميع ، ٢٠١٥) الأمر الذى يرى معه الباحث تأثير ذلك بالسلب على تعزيز جودة الأرباح، وبالتالي القيمة السوقية للسهم في سوق الأوراق المالية.

#### ٤/٢ إدارة الفروق الضريبية :

إن الحاجة الى استحداث آليات تساعد على إدارة الفروق الضريبية تنبع من مدى ملاءمة استخدامها لترشيد قرارات مجموعة أصحاب المصالح الداخليين الذين لهم حقوق مباشرة بالمنشأة، والتي تضم حملة الأسهم (الملاك) والمديرين والعاملين حيث تلتزم المنشأة بتلبية احتياجات هذه المجموعة من أجل تحقيق ميزة تنافسية ترضى مجموعة أصحاب المصالح الخارجيين، كما تنبع الحاجة الى مدى ملاءمة هذه الآليات لترشيد قرارات أصحاب المصالح الخارجيين الذين لهم حقوق غير مباشرة بالمنشأة ، ويقع عليها التزام بتلبية احتياجاتهم من أجل البقاء والاستمرار ، والتي تضم المستثمرين ، والعملاء ، والموردين ، والجهات الحكومية والمجتمع بأثره ، والجهات المسؤولة عن مهنة المحاسبة حال قيامها بإصدار توصيات محاسبية أو إصدارات مهنية وتحديثها للسياسة المحاسبية الواجب إتباعها.

وترجع أهمية وجود هذه الآليات لإدارة الفروق الضريبية الى مجموعة من الاعتبارات تتمثل في تحقيق نوع من التوافق بين مصالح الإدارة والملاك – المساهمين – وتعزيز جودة الأرباح ، وزيادة ثقة المستثمرين والمساهمين، وباقي أصحاب المصالح ، وما يترتب على ذلك من انعكاسات إيجابية على القيمة السوقية للسهم ، وتتمثل الآليات التي يمكن من خلالها إدارة الفروق الضريبية – من وجهة نظر الباحث – في :

أولاً: آليات إدارة الفروق الضريبية الدائمة : وذلك عن طريق:

- تنمية الفروق الدائمة الإيجابية والحد من الفروق الدائمة السالبة .

ثانياً: آليات إدارة الفروق الضريبية المؤقتة : وذلك عن طريق :

- تحقيق المزيد من الفروق الضريبية المؤقتة الإيجابية ، والحد من الفروق الضريبية المؤقتة السلبية.
- تحقيق الاتساق للفروق الضريبية المؤقتة ليس إعتراضاً ولكن إقراراً وقياساً وإفصاحاً، عن طريق إظهار الأصول والالتزامات الضريبية بقيمة أقرب ما يكون الى قيمتها العادلة ، وتحديد قيمة مخصصاتها التقديرية بناء على دراسة علمية متأنية .
- محاولة تحويل بعض الفروق المؤقتة الإيجابية الى فروق دائمة.
- إدارة الأصول الضريبية بما يعزز من قيمة المنشأة والبعد عن التضارب في اتخاذ القرارات.

#### ١/ ٤/٢ أليات إدارة الفروق الضريبية الدائمة

#### ١/١/٤/٢ تنمية الفروق الدائمة الإيجابية والحد من الفروق الدائمة السالبة :

تنقسم الفروق الضريبية الدائمة الى فروق ضريبية دائمة غير خاضعة للضريبة ، وفروق دائمة غير واجبة الخصم ، وتتمثل الفروق الضريبية الدائمة غير الخاضعة للضريبة في الإيرادات التي لا تؤخذ في الاعتبار عند حساب الربح الضريبي ، ولكنها تؤخذ في الاعتبار عند قياس الربح المحاسبي ، ومنها على سبيل المثال ما نصت عليه المادة (٣١) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتعديلات اللاحقة عليه، من إعفاء عوائد الأوراق المالية الخاصة بعوائد السندات ، وصكوك التمويل ، وتوزيعات الأسهم وحصص رأس المال ، وعائد أذون الخزانة ، وكذلك عوائد الودائع ، وحسابات التوفير وشهادات الاستثمار.

أما الفروق الضريبية الدائمة غير الواجبة الخصم وتتمثل في العناصر التي يسمح بخصمها قبل الوصول الى الربح المحاسبي ، ولا يسمح بخصمها من الإيرادات الخاضعة للضريبة ، ومنها على سبيل المثال ما نصت عليه المادة (٥٠) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتعديلات اللاحقة عليه، ومنها:

- المبالغ التي تجنب لتكوين بعض المخصصات على اختلاف أنواعها.
- العوائد المدينة إذا كان القرض من أشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة.
- العائد المسدد على القروض من أشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة
- العائد المسدد على القروض فيما يتجاوز مثلى سعر الائتمان المعلن من البنك المركزي في بداية السنة الميلادية ، والتي تنتهي فيها الفترة الضريبية.
- العوائد المدينة المدفوعة عن القرض بالنسبة للأشخاص الاعتباريين فيما يجاوز ٤ اضعاف متوسط حقوق الملكية .

وتعتبر هذه الفروق فروق سالبة تؤدي الى زيادة الربح الضريبي عن الربح المحاسبي مما يترتب عليها ضرائب أكثر ، تؤدي الى نقص الربح بعد خصم الضريبة في ذات الفترة ، دون تأثير على الفترات التالية.

وتتمثل إدارة هذه الفروق – من وجهة نظر الباحث – في مجموعة من الإجراءات التي تزيد من الفروق الدائمة الموجبة ، وتحد من الفروق الدائمة السالبة ، ويتمثل ذلك في زيادة مصادر الإيرادات غير الخاضعة للضريبة ، والحد من العناصر التي لا يسمح بخصمها من الوعاء الضريبي ، وذلك بعدم المبالغة في قيمة المخصصات ، والحصول على هذه القروض بسعر فائدة معقول لا يتجاوز مثلي سعر الائتمان المعلن من البنك المركزي ، والحصول على هذه القروض من أشخاص خاضعين للضريبة وهكذا .

الأمر الذي يترتب عليه نقص في الإيرادات الخاضعة للضريبة وبالتالي تكون المدفوعات الضريبية أقل ، مما يؤدي الى زيادة الربح المحاسبي بعد خصم الضريبة ، وذلك عند زيادة الإيرادات غير الخاضعة للضريبة ، أما الإجراءات الأخرى والتي تحد من العناصر التي لا يسمح بخصمها من الوعاء الضريبي ، وعلى الرغم من عدم تأثيرها على الوعاء الضريبي لكونها فروق دائمة طوال فترة حياة المنشأة ، وتأثيرها ينعكس على الفترة المالية الحالية دون ادنى تأثير على الفترات المستقبلية ، ولا يترتب عليها أى مشاكل محاسبية حيث تأثيرها يمتد لقائمة الدخل دون قائمة المركز المالي ، إلا أنها سوف تزيد من الربح المحاسبي زيادة حقيقية بعيداً عن إدارة الأرباح ، وعدم تماثل المعلومات ، الأمر الذي يعزز من جودة الأرباح المحاسبية وانعكاسها على القيمة السوقية للسهم إيجابياً من ناحيتين الأولى تتمثل في تماثل المعلومات والثانية في زيادة الأرباح.

#### ٢/٤/٢ آليات إدارة الفروق الضريبية المؤقتة :

#### ١/٢/٤ تحقيق المزيد من الفروق الضريبية المؤقتة الإيجابية ، والحد من الفروق الضريبية المؤقتة السلبية.

تنشأ الفروق الضريبية المؤقتة من تضمن الربح المحاسبي للفترة إيرادات أو مصروفات لا يتضمنها الربح الضريبي في فترات مختلفة ، ومثل هذه الفروق تعرف عادة باسم الفروق الزمنية أو فروق عدم التزام ، وبالتالي يترتب عليها التزامات ضريبية مؤجلة ، ومن أمثلة هذه الفروق (قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) :

- معدلات الإهلاك العادية والإضافية والمستخدمة في تحديد صافي الربح الضريبي والتي قد تختلف عن معدلات الإهلاك المستخدمة في تحديد الربح المحاسبي.
- تأجيل خضوع الأرباح الرأسمالية للشركة المندمجة عند الاندماج مع الشركة الدامجة بشرط أن تظهر الأصول لأغراض المحاسبة الضريبية بقيمتها الدفترية قبل الاندماج ، واحتساب الإهلاك على أساس هذه القيمة.

وبالنظر لكل من الفروق الضريبية المؤقتة الموجبة والسالبة رغم أنها تحدث في فترة معينة ، إلا أن أثرها في الأجل الطويل لا يترتب عليه أي مزايا نقدية ، إلا أنه إذا ما اخذ في الاعتبار القيمة الزمنية لوحدة النقد نجد أن الفروق الضريبية المؤقتة والتي تنشأ إلزاماً على المنشأة في فترة تالية تكون في صالح المنشأة. أما الفروق الضريبية المؤقتة التي تنشأ حقاً للمنشأة في فترات تالية ، تكون في غير صالح المنشأة ، الأمر الذي يتطلب تحقيق المزيد من الفروق الضريبية

الإيجابية والحد من الفروق السالبة ، الأمر الذي يترتب عليه حقيقة في الأرباح عوضاً عن إدارة هذه الأرباح مما يحقق جودتها ، وينعكس على زيادة الاستثمارات في الفترات الأولى ، مما يزيد الأرباح وتزداد معها توزيعات الأرباح الأمر الذي ينعكس إيجابياً على القيمة السوقية للسهم (Aronmwan, and Okafor, 2019, Heuvel, 2019).

٢/ ٢/ ٤/٢ تحقيق الاتساق للفروق الضريبية المؤقتة ، ليس إعترافاً ولكن إعترافاً وقياساً وإفصاحاً عن طريق إظهار الأصول والالتزامات الضريبية بقيمة أقرب ما تكون الى قيمتها العادلة ، وتحديد قيمة مخصصاتها التقديرية بناءً على دراسة علمية متأنية .

يشير اتساق الفروق الضريبية الى اتساق العلاقة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي من فترة لأخرى ، لذلك ينشأ هذا الاتساق في حالة الثبات على تطبيق نفس السياسات والقواعد المحاسبية والضريبية من فترة الى أخرى حتى مع اختلاف طبيعة كل منهما (عيسى، ٢٠٢١ ؛ Diller, et al., 2021؛ Chen et al., 2012)

ولتحقيق هذا الاتساق يتم الاعتراف بهذه الفروق الضريبية في شكل ضرائب مؤجلة مستقبلاً ناتجة عن الفروق الضريبية السالبة، والتزامات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الفروق الضريبية الموجبة ، حيث أن الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترات السابقة أو الفترة الحالية وتزيد عن قيمة الضرائب المستحقة ، يجب الاعتراف بمقدار الزيادة كأصل ضريبي مؤجل ، أما الضرائب المرتبطة بالفترات السابقة أو الفترة الحالية، ولم يتم سدادها يجب الاعتراف بها كالتزام ضريبي مؤجل (Hillenbrand et al, 2019).

فالميزة المتعلقة بالخسائر الضريبية ينتج عنها أصل ضريبي مؤجل ، فعند قياس قيمتها وإظهارها بقائمة المركز المالي ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أساس ترحيل هذه الخسارة فقد يكون :

- الترحيل للخلف : يرى الباحث أن يعترف بمقدار ما تحققه هذه الخسائر من وفورات ضريبية وفي حدود ما يمكن ترحيله للخلف.
- الترحيل للأمام : يرى الباحث إن اعتراف المنشأة بميزة الاسترداد كأصل في الفترة التي حدثت فيها الخسارة يعتمد على أنه من المرجح أن تكون هذه الميزة ستتحقق ، وأنها يمكن قياسها بصورة يعتمد عليها . وفي حالة عدم توافر دلائل تمكن من قياسها بالصورة التي يمكن الاعتماد عليها ، تقوم المنشأة بعمل المخصصات التقديرية اللازمة لهذا الأصل كالمدينون، وأوراق القبض وغيرها.
- الترحيل للخلف ثم للأمام : يجب الاعتراف بمقدار ما تحققه هذه الخسائر من وفورات ضريبية فيما يخص ما يتم ترحيله ، وما يتبقى يجب الاعتراف به عندما يمكن قياسه بصورة يمكن الاعتماد عليها وعمل المخصصات التقديرية اللازمة لهذا الجزء .

مع الأخذ في الاعتبار أن وجود خسائر ضريبية يمثل دليلاً قوياً على أن الربح المستقبلي قد لا يكون متاحاً.

فإن كان من المتوقع أن تكون الأرباح الضريبية غير كافية لمقابلة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، بعد الأخذ في الاعتبار أي فروق مؤقتة قابلة للخصم من الربح الضريبي فينبغي الاعتراف بالفروق المؤقتة الخاضعة في حدود الأرباح المتوقعة، وتكون الأصول الضريبية المؤجلة على هذا الأساس، إلا أنه قد يمكن عن طريق التخطيط الضريبي زيادة الربح الضريبي المستقبلي بما يسمح باستيعاب كامل أو قدر أكبر من الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة (Mohanadas et al 2021؛ Chytis, 2019).

وبالمثل يمكن عن طريق التخطيط الضريبي زيادة الأرباح الضريبية المستقبلية لاستيعاب كامل أو قدر أكبر من الخسائر الضريبية المرحلة أو الحق في الخصم الضريبي غير المستخدم، ويعتمد التخطيط الضريبي على التشريع الضريبي الساري، أو الاستفادة مما يتيح التشريع من فرص زيادة الربح الضريبي، كأن تقوم المنشأة ببيع بعض الأصول التي ارتفعت قيمتها السوقية دون أن يقابل ذلك تعديل بالزيادة في أساسها الضريبي (Aronmwan, and Okafor, 2019, Heuvel, 2019).

وعند تقدير مدى احتمال تحقق ربح كاف لمقابلة الخسائر الضريبية المرحلة، أو الحق في الخصم الضريبي غير المستخدم تعتمد المنشأة على بعض الإجراءات التالية (معيار المحاسبة المصري، رقم ٢٤):

- ما إذا كان يتوافر للمنشأة فروق مؤقتة خاضعة للضريبة يترتب عليها منافع خاضعة للضريبة كافية لمقابلة الخسائر المرحلة، والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم قبل سقوطها بالتقادم.
- ما إذا كان يتوفر لدى المنشأة أرباح ضريبية كافية لاستيعاب الخسائر المرحلة، أو الحق في الخصم الضريبي غير المستخدم قبل سقوطها بالتقادم.
- ما إذا كانت الخسائر الضريبية المرحلة قد تنتج من أسباب محددة ومن غير المرجح تكرارها.

وعند قياس قيمة الالتزامات والأصول الضريبية يجب التفرقة بين:

- قياس قيم الالتزامات والأصول الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترة السابقة بالقيمة المتوقعة سدادها أو استردادها، باستخدام أسعار الضرائب وقوانين الضرائب السارية في تاريخ إعداد الحسابات الختامية.
- قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقعة أن تكون مطبقة في الفترة التي يتحقق خلالها الوفر الضريبي أو تسدد خلال الضرائب بالزيادة

إسترشاداً بأسعار الضرائب وقوانين الضرائب التي صدرت حتى تاريخ إعداد الحسابات الختامية أو في سبيلها لأن تصدر.

وفي نهاية كل فترة محاسبية (سنة ضريبية) يجب إعادة تقدير الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها من قبل الى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل المؤجل، الأمر الذي يتحقق معه جودة الأرباح عن طريق مؤشر الاستحقاق غير العادي الذي يترتب عليه باقي المؤشرات، والمتمثلة في استمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية لها ، والإفصاح الكافي عنها (Choi et al., 2020; Moore and Xu, 2018).

٣/ ٢/ ٤/٢ محاولة تحويل بعض الفروق المؤقتة الإيجابية الى فروق دائمة إيجابية . أو بمعنى آخر التخلّص من بعض الالتزامات الضريبية :

يكون التخلّص من هذه الالتزامات بالطرق والسياسات المشروعة ، ففي حالة عدم خضوع الأرباح الرأسمالية للضريبة كما هو متبع في بعض التشريعات ، ففي المنشآت وخاصة الصناعية منها يتم بيع الأصول الثابتة التي حقق احتساب إهلاكها من وجهة النظر الضريبية وفورات موجبه في صالح المنشأة تمثلت في التزامات عليها، و شراء بدلاً منها أصول أخرى ، ونبدأ حلقة جديدة من الوفورات الضريبية الموجبة التي تكون في صالح المنشأة، وبالتالي تسقط هذه الالتزامات الأمر الذي يترتب عليه زيادة حقوق الملكية أو زيادة الأرباح.

٤/ ٢/ ٤/٢ إدارة الأصول الضريبية بما يعزز من قيمة المنشأة والبعد عن التضارب في اتخاذ القرارات:

ويتم ذلك من خلال استحداث فرص للتخطيط الضريبي ، يمكن للمنشأة استغلالها لتحقيق ربح خلال الفترة المتاحة للاستفادة من :

- الفروق المؤقتة المخصومة ( أي القابلة للخصم من الربح الضريبي في الفترات المستقبلية )
- الخسائر الضريبية غير المستخدمة والمرحلة للفترات التالية .
- الخصم الضريبي غير المستخدم والمرحل للفترات التالية .

مما يتطلب عدم المبالغة في تحقيق الفروق الضريبية المؤقتة الموجبة والتي يترتب عليها التزامات ضريبية في الفترات التالية ، وإضاعة استرداد مثل هذه الفروق . الأمر الذي يترتب عليه دراسة توقيت إحلال هذه الآلات وما يترتب عليها من فروق ضريبية في حالة الإهلاك المعجل ، وارتفاع معدل الإهلاك الضريبي عن معدل الإهلاك المحاسبي.

وبعد أن تناول الباحث كل من جودة الأرباح والقيمة السوقية للسهم والعلاقة بينهما ثم الفروق الضريبية من حيث مستوى هذه الفروق واتساقها ، وإدارتها – كمقترح من قبل الباحث ، وأثر كل منها على تعديل العلاقة بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للسهم ، وحيث أن الغرض



الأساسي من منهجية البحث – في البحوث التي تستهدف اختبار إطار أو نظرية أو مقترح ، هو بناء إطار أو نظرية أو مقترح ، وليس اختبار هذا الإطار أو النظرية أو المقترح ، فبدلاً من ان تبدأ الدراسة بتصور معين ويسعى الباحث أن يبرهن عليه . فإن الباحث بدأ من منطقة عامة للدراسة من خلال تصور لاقتراح بعض الآليات التي تساعد على إدارة الفروق الضريبية ، وسوف يترك المجال للآليات المقترحة بشأن إدارة الفروق الضريبية أن تظهر من خلال الدراسة التطبيقية . حيث أن النتائج المشتقة من البيانات تشبه لحد كبير الحقيقية أو الواقع أكثر من النتائج المشتقة من جمع سلسلة من المفاهيم التي تعتمد على التجارب والتخمين (فريد، ٢٠٠٨).

وهذا ما دفع الباحث الى الانتقال الى الدراسة التطبيقية ، للتوصل الى دليل عملي من البيئة المصرية لأثر كل من مستوى الفروق الضريبية ثم إدارة هذه الفروق على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية ، والقيمة السوقية للسهم .

### ٣- الدراسة التطبيقية

يهدف الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلى اختبار أثر إدارة الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، ولتحقيق هذا الهدف سيقوم الباحث بقياس جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية لأسهم الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، بجانب توصيف نموذج انحدار يربط بينهما بهدف معرفة العلاقة بين المتغير المستقل (جودة الأرباح المحاسبية) والمتغير التابع (القيمة السوقية للسهم)، هذا بالإضافة إلى اختبار الدور المعدل لإدارة الفروق الضريبية على تلك العلاقة .

#### ١/٣ تعريف متغيرات الدراسة وأدوات القياس :

يمكن للباحث في هذا الجزء من الدراسة تحديد المتغيرات، وكيفية قياس كل من المتغير التابع والمتغير المستقل والمتغير المعدل، ومن ثم يمكن للباحث تقسيم متغيرات الدراسة وأدوات قياسها من خلال العرض التالي:

#### ١/١/٣ قياس المتغير المستقل :

يتمثل المتغير المستقل في جودة الأرباح المحاسبية، وسوف تعتمد الدراسة على نموذج جونز المعدل المقوم بالأداء، والذي تم تطويره من قبل دراسة (Kothari et al. (2005، بحيث تمثل القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية المستخرجة من ذلك النموذج مقياس عكسي لجودة الأرباح المحاسبية ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$TACC/LagTA = \alpha_0 + \alpha_1(1/LagTA) + \alpha_2(\Delta REV - \Delta REC)/LagTA + \alpha_3(LagROA) + \alpha_4(PPE/LagTA) + \epsilon$$

حيث تمثل:

المستحقات الكلية، وتساوي الفرق بين صافي الدخل من واقع قائمة التدفقات النقدية وصافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية.	TACC
التغير في صافي المبيعات؛	$\Delta REV$
التغير في صافي العملاء وأوراق القبض	$\Delta REC$
العائد على الأصول للسنة السابقة، ويساوي صافي الدخل للسنة السابقة من واقع قائمة التدفقات النقدية مقسومًا على إجمالي أصول السنة السابقة.	LagROA
إجمالي الأصول الثابتة (قبل خصم مجمع الإهلاك)	PPE
إجمالي الأصول في السنة السابقة	LagTA

وسوف يقوم الباحث بتشغيل هذا النموذج على كافة الشركات المتاحة عنها البيانات اللازمة لتشغيله، مع مراعاة أن يتم تشغيل النموذج على كل سنة على حدة، وسوف يتم الاعتماد على القيمة المطلقة لبواقي النموذج كمقياس للمستحقات التقديرية (جودة الأرباح المحاسبية)، حيث تمثل تلك البواقي (التغير في المستحقات الكلية غير المفسر من قبل النموذج) الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير التقديرية المقدرة من قبل النموذج. فكلما زادت قيمة تلك المستحقات بغض النظر عن إشارتها فإنها تزيد من احتمالات وجود أخطاء أو تلاعب أو غش في رقم الأرباح، ومن ثم تشير إلى انخفاض في جودة الأرباح (Kallapur et al., 2010; Boone et al., 2012).

٢/١/٣ قياس المتغير التابع

تتمثل القيمة السوقية للسهم المتغير التابع في هذه الدراسة، وهناك العديد من المقاييس التي تستخدم لقياس القيمة السوقية للسهم، وقد قام الباحث باستخدام مقياس Tobin's Q والذي يستخدم في كثير من الدراسات المحاسبية (Tang, 2019؛ Ling and Wahab, 2019؛ Dang et al, 2020)، ويحدد هذا المقياس بكثير من البدائل، وفي هذه الدراسة تم استخدامه لقياس نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، والاعتماد على زيادة أو نقص هذه النسبة في قياس الأثر على القيمة السوقية للسهم، ومن ثم يكون نموذج القياس كالتالي:

$$Q_{it} = \frac{MSP_{it}}{BSP_{it}}$$

حيث أن:

عبارة عن نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية للمنشأة في السنة t	$Q_{it}$
سعر السهم في سوق الأوراق المالية للمنشأة في السنة t	$MSP_{it}$
نصيب السهم من القيمة الدفترية للمنشأة في السنة t	$BSP_{it}$

### ٣-١-٣ قياس المتغير المعدل:

يتمثل المتغير المعدل في الفروق الضريبية ، وقد قام الباحث بقياس الفروق الضريبية الإجمالية كنسبة من الأصول ، وذلك عن طريق نسبة الفرق بين الربح الضريبي والربح المحاسبي الى إجمالي الأصول في بداية العام، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه النسبة سوف تختلف باختلاف فرضى الدراسة الثاني والثالث ، حيث مستوى الفروق الضريبية في الفرض الثاني ، وإدارة الفروق الضريبية في الفرض الثالث ، وسوف يعتمد الباحث - بتصرف - على دراسة (عيسى ، ٢٠٢١ ؛ Moore and Xu, 2018; Ayers et al., 2009) لقياس الفروق الضريبية الإجمالية ، من خلال كما يلي:

$$BTD_{it} = \left[ NI_{it} - \left( \frac{CTE_{it}}{TaxRate_{it}} - \Delta Loss_{it} \right) \right] / TA_{it-1}$$

حيث تمثل:

الفروق الضريبية الإجمالية للمنشأة i في السنة t	BTD <sub>it</sub>
صافي الربح قبل الضرائب للمنشأة i في السنة t	NI <sub>it</sub>
مصروف الضريبة للمنشأة i في السنة t	CTE <sub>it</sub>
معدل الضريبة السائد للمنشأة i في السنة t	TAXRATE <sub>it</sub>
التغير في الخسائر المرحلة في السنة، والفروق المؤقتة المخصومة ، والخصم الضريبي غير المستخدم للمنشأة i في السنة t	ΔLOSS <sub>it</sub>
إجمالي الأصول للمنشأة i في السنة t	TA <sub>it</sub>

ثم بعد ذلك يتم قياس مستوى الفروق الضريبية عن طريق اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المطلقة للفروق الضريبية الإجمالية، كما سيتم تقسيم الفروق الضريبية الإجمالية إلى فروق ضريبية مؤقتة، وذلك عن طريق قسمة مصروف الضريبة المؤجلة على معدل الضريبة السائد خلال العام والباقي يمثل الفروق الضريبية الدائمة.

وسوف يقوم الباحث بقياس إدارة الفروق الضريبية بأنواعها عن طريق الانحراف المعياري للفروق الضريبية، ويشير زيادة الانحراف المعياري الفروق الضريبية بأنواعها إلى انخفاض إدارة الفروق الضريبية، وانخفاض الانحراف المعياري يشير إلى زيادة إدارة الفروق الضريبية.

### ٣-١-٤ المتغيرات الحاكمة للعلاقة :

تمثل المتغيرات الحاكمة للعلاقة في أهم المتغيرات التي يرغب الباحث في التحكم فيها لتأثيرها على المتغير التابع والتي غالباً ما تتعلق بالظروف المحيطة بالشركة ويتم إستخراجها من

واقع الدراسات السابقة ذات الصلة، وفي إطار الدراسة الحالية تتمثل أهم المتغيرات الحاكمة في حجم الشركة والذي سيتم قياسه عن طريق اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة، ونسبة الرافعة المالية والذي يتم قياسه عن طريق نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية، ومعدل العائد على حقوق الملكية ويتم قياسه عن طريق نسبة صافي الربح (الخسارة) قبل الضرائب إلى حقوق الملكية.

### ٢/٣ النماذج الإحصائية لاختبار فروض الدراسة:

في هذا الجزء يسعى الباحث الى صياغة النماذج الإحصائية لفروض الدراسة، والمتمثلة في ثلاثة فروض أساسية، وفرضين فرعيين مشتقين من كل من الفرضين الثاني والثالث، وذلك على النحو التالي:

#### ١/٢/٣ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الأول:

يتنبأ الفرض الأول للدراسة باختبار العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، بالتطبيق على عينة الدراسة، ومن ثم يمكن للباحث صياغة النموذج الإحصائي للفرض الأول للدراسة على النحو التالي:

$$(1) \quad MV = \beta_0 + \beta_1(DACC) + \beta_2(LnTA) + \beta_3(LEV) + \beta_4(ROE) + industry \text{ and year dummies} + \varepsilon$$

حيث

القيمة السوقية للسهم.	MV
القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية.	DACC
حجم الشركة .	LnTA
نسبة الرافعة المالية.	LEV
معدل العائد على حقوق الملكية.	ROE
مؤشر السنة وطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.	industry and year dummies
الخطأ العشوائي.	$\varepsilon$

#### ٢/٢/٣ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الثاني:

يتنبأ الفرض الثاني للدراسة باختبار أثر مستوى الفروق الضريبية الإجمالية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، بالتطبيق على عينة الدراسة، ومن ثم يمكن للباحث صياغة النموذج الإحصائي للفرض الثاني للدراسة على النحو التالي:

$$(2) \quad MV = \beta_0 + \beta_1(DACC) + \beta_2(BTD) + \beta_3(DACC*BTD) + \beta_4(\ln TA) + \beta_5(LEV) + \beta_6(ROE) + \text{industry and year dummies} + \varepsilon$$

حيث

مستوى الفروق الضريبية الإجمالية.	BTD
أما باقي المتغيرات فتم تعريفها فيما سبق	

١/٢/٢٣ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الفرعي الأول :

يتنبأ الفرض الفرعي الأول للدراسة باختبار أثر مستوى الفروق الضريبية الدائمة على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، بالتطبيق على عينة الدراسة، ومن ثم يمكن للباحث صياغة النموذج الإحصائي للفرض الفرعي الثاني للدراسة على النحو التالي:

$$(21) \quad MV = \beta_0 + \beta_1(DACC) + \beta_2(PBTD) + \beta_3(DACC*PBTD) + \beta_4(\ln TA) + \beta_5(LEV) + \beta_6(ROE) + \text{industry and year dummies} + \varepsilon$$

حيث

مستوى الفروق الضريبية الدائمة.	PBTD
أما باقي المتغيرات فتم تعريفها فيما سبق	

٢/٢/٢٣ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الفرعي الثاني :

يتنبأ الفرض الفرعي الثاني للدراسة باختبار أثر مستوى الفروق الضريبية المؤقتة على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، بالتطبيق على عينة الدراسة، ومن ثم يمكن للباحث صياغة النموذج الإحصائي للفرض الفرعي الأول للدراسة على النحو التالي:

$$(22) \quad MV = \beta_0 + \beta_1(DACC) + \beta_2(TBTD) + \beta_3(DACC*TBTD) + \beta_4(\ln TA) + \beta_5(LEV) + \beta_6(ROE) + \text{industry and year dummies} + \varepsilon$$

حيث

مستوى الفروق الضريبية المؤقتة.	TBTD
أما باقي المتغيرات فتم تعريفها فيما سبق	

٢/٢/٣ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الثالث:

يتنبأ الفرض الثالث للدراسة باختبار أثر إدارة الفروق الضريبية الإجمالية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، بالتطبيق على عينة الدراسة، ومن ثم يمكن للباحث صياغة النموذج الإحصائي للفرض الثالث للدراسة على النحو التالي:

$$(3) \quad MV = \beta_0 + \beta_1(DACC) + \beta_2(\sigma BTDT) + \beta_3(DACC * \sigma BTDT) + \beta_4(\ln TA) + \beta_5(LEV) + \beta_6(ROE) + \text{industry and year dummies} + \varepsilon$$

حيث:

$\sigma BTDT$	إدارة الفروق الضريبية الإجمالية.
أما باقي المتغيرات فتم تعريفها فيما سبق	

١/٢/٢/٣ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الفرعي الأول:

يتنبأ الفرض الفرعي الأول للدراسة باختبار أثر إدارة الفروق الضريبية الدائمة على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، بالتطبيق على عينة الدراسة، ومن ثم يمكن للباحث صياغة النموذج الإحصائي للفرض الفرعي الثاني للدراسة على النحو التالي:

$$(31) \quad MV = \beta_0 + \beta_1(DACC) + \beta_2(\sigma PBTD) + \beta_3(DACC * \sigma PBTD) + \beta_4(\ln TA) + \beta_5(LEV) + \beta_6(ROE) + \text{industry and year dummies} + \varepsilon$$

حيث:

$\sigma PBTD$	إدارة الفروق الضريبية الدائمة.
أما باقي المتغيرات فتم تعريفها فيما سبق	

٢/٢/٢/٣ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الفرعي الثاني:

يتنبأ الفرض الفرعي الثاني للدراسة باختبار أثر إدارة الفروق الضريبية المؤقتة على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، بالتطبيق على عينة الدراسة، ومن ثم يمكن للباحث صياغة النموذج الإحصائي للفرض الفرعي الأول للدراسة على النحو التالي:

$$(32) \quad MV = \beta_0 + \beta_1(DACC) + \beta_2(\sigma TBTD) + \beta_3(DACC * \sigma TBTD) + \beta_4(\ln TA) + \beta_5(LEV) + \beta_6(ROE) + \text{industry and year dummies} + \varepsilon$$

حيث:

σTBTD	إدارة الفروق الضريبية المؤقتة.
أما باقي المتغيرات فتم تعريفها فيما سبق	

هذا، وسيتم تشغيل النماذج على كافة الشركات المتاحة على بيانات لازمة للتشغيل، مع تجميع كافة الشركات المتاحة في كل سنة خلال فترة الدراسة في مجموعة بيانات واحدة وتشغيل النموذج عليها بالكامل (Pooled Regression)، ولذلك قام الباحث بإدراج المتغيرات الوهمية الخاصة بالصناعات والسنوات في النموذج للتحكم في الظروف غير المتجانسة من صناعة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى، حيث ستتوزع الصناعات والسنوات التي تنتمي إليها المشاهدات داخل العينة.

**٣/٣ مجتمع وعينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات:**

**١/٣/٣ مجتمع وعينة الدراسة :**

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في مؤشر (EGX 100) بالبورصة المصرية، وذلك لإعتبارها أنشط الشركات بسوق الأوراق المالية المصري، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٩، وعليه، يتمثل مجتمع الدراسة في (٥٠٠) مشاهدة وهو عدد الشركات المقيدة في مؤشر (EGX 100) خلال الفترة الزمنية للدراسة، وقد قام الباحث باستبعاد المؤسسات المالية (قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية بخلاف البنوك) نظرًا لطبيعتها وقوانينها الخاصة، وكذلك قام الباحث باستبعاد أي مشاهدة لم يتمكن من الحصول على البيانات الخاصة بها واللازمة لتشغيل النماذج.

وبناءً على ما سبق، تمثلت العينة النهائية للدراسة في (٣٥٧) مشاهدة، والتي قام الباحث بتشغيل نماذج اختبار الفروض عليها، ويوضح الباحث في الجدول رقم (١) العينة النهائية للدراسة مقسمة وفقاً لطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها وفي كل سنة من سنوات الدراسة.

جدول رقم (١)

توزيع العينة النهائية للدراسة على قطاعات وسنوات الدراسة

الإجمالي	السنة					القطاع
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
٣٥	٧	٧	٧	٧	٧	الموارد الأساسية
٥٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	التشييد ومواد البناء
٦٠	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	أغذية ومشروبات
٢٥	٥	٥	٥	٥	٥	الكيمويات
٧٧	١٦	١٦	١٥	١٥	١٥	العقارات
١٥	٣	٣	٣	٣	٣	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٤٥	٩	٩	٩	٩	٩	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٢٠	٤	٤	٤	٤	٤	سياحة وترفيه
٢٠	٤	٤	٤	٤	٤	منتجات منزلية وشخصية
١٠	٢	٢	٢	٢	٢	رعاية صحية وأدوية
٣٥٧	٧٢	٧٢	٧١	٧١	٧١	الإجمالي

٢/٣/٢ مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحث على العديد من المصادر للحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة لتشغيل نماذج اختبار فروض الدراسة، فقد تم الحصول على هذه البيانات من خلال التقارير المالية للشركات وتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً للمادة ٤٠ من قواعد القيد بالبورصة، وتم الحصول على التقارير المالية ونموذج ٤٠ عن طريق موقع معلومات مباشر مصر ([www.mubasher.info](http://www.mubasher.info))، وأيضاً عن طريق الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

٤/٣ نتائج الدراسة التطبيقية:

يمكن للباحث عرض نتائج الدراسة التطبيقية من خلال ثلاثة محاور أساسية تتمثل في: الإحصاءات الوصفية للتعرف على شكل عينة الدراسة، ومصفوفة ارتباط بيرسون للتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة والتحقق من صحة فروض الدراسة، وأخيراً نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي الإلكتروني Stata، وذلك على النحو التالي:



١/٤/٣ الإحصاءات الوصفية:

يعرض الجدول رقم (٢) الإحصاءات الوصفية لكافة متغيرات الدراسة المدرجة في نماذج اختبار فروض الدراسة، والتي تساعد الباحث في التعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيم كل منها فيما بين المشاهدات المختلفة التي تشملها العينة النهائية للدراسة.

جدول رقم (٢)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج اختبار الفروض

Variable	Observations	Mean	Std. Dev.	Minimum	Maximum
MV	357	1.76	0.77	0.01	5.56
DACC	357	0.22	0.09	0.00	0.85
BTD	357	1.45	1.84	-5.35	3.75
$\sigma$ BTD	357	0.03	0.35	-0.01	0.76
PBTD	357	-2.23	1.12	-4.46	1.02
$\sigma$ PBTD	357	0.09	0.07	0.00	0.37
TBTD	357	-3.05	2.16	-6.04	3.54
$\sigma$ TBTD	357	0.01	0.03	-0.02	0.07
LnTA	357	20.47	1.82	17.25	25.35
LEV	357	1.78	0.35	0.06	2.76
ROE	357	0.03	2.27	2.29-	7.78

يبين الجدول رقم (٢) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث يظهر هذا الجدول قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة العظمى والصغرى لكل متغير من متغيرات الدراسة، ويتضح من الجدول السابق أن متوسط القيمة السوقية للشركات بلغت ١,٧٦ وتتراوح القيمة السوقية للشركات ما بين ٠,٠١ كحد أدنى و ٥,٥٦ كحد أقصى وانحراف معياري ٠,٧٧ مما يدل على وجود تباين كبير بين الشركات في عينة الدراسة، وبالنسبة للمتغير الخاص بالمستحقات التقديرية المستخدمة كمقياس عكسي لجودة الأرباح فإن قيمة الوسط الحسابي له تبلغ ٠,٢٢ خلال فترة الدراسة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بالمتغيرات المعدلة، بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المطلقة للفروق الضريبية ١,٤٥ وتتراوح ما بين -٥,٣٥ كحد أدنى و ٣,٧٥ كحد أقصى، كما يتضح أن متوسط الانحراف المعياري للفروق الضريبية بلغ ٠,٠٣ وانحراف معياري ٠,٣٥ مما يدل على زيادة الانحراف المعياري الأمر الذي يشير إلى انخفاض إدارة الفروق الضريبية بين الشركات في عينة الدراسة.

٢/٤/٣ مصفوفة ارتباط بيرسون:

يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة الى عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض الإحصائية من خلال الجدول رقم (٣) للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض بالنماذج الإحصائية لاختبار فروض الدراسة، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الأزواج الخطي بين تلك المتغيرات. ويتضح لدى الباحث من معاملات الارتباط المدرجة بالجدول (٣) أنه لا يوجد معامل ارتباط أعلى من ٠,٨، وهو ما يشير الى صحة البيانات الإحصائية للدراسة بشكل مبدئي وعدم وجود أي مشكلة تتعلق بالأزواج الخطي.

جدول رقم (٣)

مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستخدمة في نموذج اختبار الفروض \*

Variable	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
1 MV	1.00										
2 DACC	-0.03	1.00									
3 BTD	-0.06	0.15	1.00								
4 $\sigma$ BTd	-0.03	0.04	0.27	1.00							
5 PBTd	-0.4	0.01	0.25	0.19	1.00						
6 $\sigma$ PBTd	-0.14	0.03	0.00	0.06	0.01	1.00					
7 TBTd	-0.15	0.05	0.08	0.16	0.00	0.1	1.00				
8 $\sigma$ TBTd	-0.25	0.14	0.09	0.4	0.12	0.08	0.00	1.00			
9 LnTA	0.17	-0.05	0.19	-0.14	0.00	-0.01	0.05	-0.00	1.00		
10 LEV	0.26	-0.37	0.14	0.11	-0.08	0.00	0.17	0.05	0.18	1.00	
11 ROE	0.00	0.09	0.14	0.13	0.12	0.22	0.00	0.02	0.11	-0.00	1.00

\* الخط الداكن في معاملات الارتباط يشير إلى معنوية تلك المعاملات عند مستوى ٥ % أو أفضل.

وتشير نتائج تحليل مصفوفة الارتباط الأولية المبينة في الجدول رقم (٣)، إلى أن هناك ارتباط سلبي معنوي بين كل من القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية والقيمة السوقية للشركة بصفة عامة، والقيمة السوقية للسهم بصفة خاصة، وهذا يعني أنه كلما انخفضت قيمة المستحقات التقديرية (وهذا يدل على زيادة جودة الأرباح) زادت القيمة السوقية للشركة، وزادت القيمة السوقية للسهم والعكس صحيح، بما يعني وجود علاقة إيجابية بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للسهم.

كما يتضح من خلال الجدول السابق، أن هناك علاقة ارتباط سلبي معنوي بين كل من مستوى الفروق الضريبية السوقية للشركة مما يدل على أنه كلما زادت مستوى الفروق الضريبية تقل القيمة السوقية والقيمة للشركة و القيمة السوقية للسهم، وأن هناك علاقة ارتباط سلبي معنوي بين الانحراف المعياري للفروق الضريبية والقيمة السوقية للسهم، أي أن هناك علاقة ارتباط إيجابي بين إدارة الفروق الضريبية والقيمة السوقية للسهم، وهذا يعني أنه كلما انخفض الانحراف المعياري للفروق الضريبية (زيادة إدارة الفروق الضريبية) زادت القيمة السوقية للسهم.

وهذه النتائج التي تم توصل إليها باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون تعتبر نتائج أو مؤشرات أولية لا يمكن الاعتماد عليها بشكل نهائي، لذلك يجب اختبار فروض الدراسة باستخدام نماذج الانحدار السابقة.

#### ٢/٤/٣ نتائج اختبار الفروض إحصائياً:

يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة الى تحليل أثر إدارة الفروق الضريبية (كمتغير معدل) على العلاقة بين جودة الأرباح (كمتغير مستقل) والقيمة السوقية للسهم (كمتغير تابع)، وذلك من خلال تشغيل نماذج اختبار الفروض، على عينة الدراسة وبالتطبيق على بيانات خمس سنوات، وعليه فقد تظهر الشركة عدة مرات في العينة، الأمر الذي قد ينتج عنه تكوين تجمعات على مستوى الشركات مما يؤدي إلى وجود تحيز في الأخطاء المعيارية التقليدية المقدره طبقاً لطريقة المربعات الصغرى العادية. وبالتالي فإن الطريقة الأفضل لعلاج تلك المشكلة تتمثل في استخدام طريقة الأخطاء المعيارية الحصينة العنقودية Clustered Robust لتأخذ في الاعتبار وجود تجمعات على مستوى الشركات.

#### ١/٣/٤/٣ نتيجة اختبار الفرض الأول للدراسة:

يتنبأ الفرض الأول بتحليل أثر جودة الأرباح (كمتغير مستقل) على القيمة السوقية للسهم (كمتغير تابع) بالتطبيق على بيانات عينة الدراسة، وتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل النموذج الإحصائي رقم (١) لاختبار الفرض الأول للدراسة، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة، وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفرض رقم (١) تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤) على النحو التالي:

جدول رقم (٤)

Dependent Variable: MV			
Variable	Coef.	t-stat.	p-value
Constant	0.12	2.05	0.00
DACC	-0.09	-1.74	0.02**
LnTA	0.06	2.13	0.00***
LEV	-0.23	-1.42	0.18
ROE	0.02	0.33	0.06*
Industry dummies	Included		
Year dummies	Included		
N	357		
Adj.R <sub>2</sub>	45%		
P-Value	0.0000		
*, **, *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.			

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤) معنوية النموذج في تفسير القيمة السوقية للسهم، حيث كان مستوى معنوية النموذج أقل من ١٪، وهو ما يشير إلى أن نموذج اختبار الفروض رقم (١) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه، ويتضح أيضاً أن قيمة معامل تحديد النموذج ( $R_2$ ) تساوي ٠,٤٥، مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج تساوي ٤٥٪، أي أن ٤٥٪ من التغير في المتغير التابع يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغير المستقل.

كما يتضح من الجدول السابق وجود تأثير سلبي معنوي للقيمة المطلقة للمستحقات التقديرية على القيمة السوقية للسهم عند مستوى معنوية ٥٪، مما يعني أنه كلما انخفض مقدار المستحقات التقديرية في رقم صافي الأرباح الذي تعلن عنه الشركات (وهذا يعني ارتفاع جودة الأرباح) زادت القيمة السوقية للسهم، مما يعنى وجود تأثير إيجابي معنوي لجودة الأرباح المحاسبية على القيمة السوقية للسهم.

أما بالنسبة للمتغيرات الحاكمة، فتشير نتائج الجدول السابق إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للمتغير حجم الشركة ( $LnTA$ ) على القيمة السوقية للسهم، وهذا يعني أنه كلما كان حجم الشركة كبير فإن القيمة السوقية للسهم تزيد، كما يتضح وجود تأثير إيجابي معنوي للمتغير معدل العائد على حقوق الملكية ( $ROE$ ) على القيمة السوقية للسهم، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية زادت القيمة السوقية للسهم.

وتأسيساً على ما سبق يتضح رفض الفرض الأول، وذلك لوجود تأثير إيجابي معنوي لجودة الأرباح على القيمة السوقية للسهم، أي أن زيادة جودة الأرباح تؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للسهم.

#### ٢/٣/٤/٣ نتيجة اختبار الفرض الثاني للدراسة:

سوف يقوم الباحث بتحليل أثر مستوى الفروق الضريبية الإجمالية (كمتغير معدل) على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية (كمتغير مستقل) والقيمة السوقية للسهم (كمتغير تابع)، ولغرض اختبار هذا الفرض إحصائياً من خلال النموذج المقترح، يتم أولاً اختبار الفروض الفرعية كل منها على حده - لبيان أثر كل من مستوى الفروق الدائمة والفروق المؤقتة -، ثم اختبار الفرض الثاني - لبيان أثر مستوى الفروق الضريبية الإجمالية - كما يلي:

#### ١/٢/٣/٤/٣ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول:

سوف يقوم الباحث بتحليل أثر مستوى الفروق الضريبية الدائمة (كمتغير معدل) على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية (كمتغير مستقل) والقيمة السوقية للسهم (كمتغير تابع)، ولتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل النموذج الإحصائي رقم (٢١) لاختبار الفرض الفرعي الأول للدراسة واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة وإتجاهات وقيم

معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٥) على النحو التالي:

جدول رقم (٥)

Dependent Variable: MV			
Variable	Coef.	t-stat.	p-value
Constant	0.16	3.15	0.03
DACC	-0.04	-2.27	0.03**
DACC * PBTB	-0.09	-2.23	0.14
PBTB	-0.03	-3.74	0.27
LnTA	0.06	2.13	0.00***
LEV	-0.23	-1.42	0.18
ROE	0.02	0.33	0.06*
Industry dummies	Included		
Year dummies	Included		
N	357		
Adj.R <sub>2</sub>	24%		
P-Value	0.0000		
*, **, *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.			

تشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (٥) إلى معنوية النموذج في تفسير القيمة السوقية للسهم، حيث كان مستوى معنوية النموذج أقل من ١٪، ويتضح أيضاً أن قيمة معامل تحديد النموذج (R<sub>2</sub>) تساوي ٢٤،٠ مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج تساوي ٢٤٪، أي أن ٢٤٪ من التغير في المتغير التابع يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغيرات المستقلة.

ويتضح من الجدول السابق عدم وجود تأثير معنوي لمستوى الفروق الضريبية الدائمة على العلاقة بين القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية والقيمة السوقية للسهم حيث أن مستوى المعنوية ١٤٪، أي أنه لا يوجد أي تأثير لمستوى الفروق الضريبية الدائمة على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم.

وتأسيساً على ما سبق يتضح قبول الفرض الفرعي الأول، وذلك لعدم وجود تأثير معنوي لمستوى الفروق الضريبية الدائمة على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم.

٢/٢/٢/٤/٢ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثاني:

سوف يقوم الباحث بتحليل أثر مستوى الفروق الضريبية المؤقتة (كمتغير معدل) على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية (كمتغير مستقل) والقيمة السوقية للسهم (كمتغير تابع)، ولتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل النموذج الإحصائي رقم (٢٢) لاختبار الفرض الفرعي الثاني للدراسة واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٦) على النحو التالي:

جدول رقم (٦)

Dependent Variable: MV			
Variable	Coef.	t-stat.	p-value
Constant	0.11	2.85	0.02
DACC	-0.03	-2.11	0.02**
DACC * TBTD	-0.04	-1.61	0.00***
TBTD	-0.01	-2.50	0.00***
LnTA	0.06	2.13	0.00***
LEV	-0.23	-1.42	0.18
ROE	0.02	0.33	0.06**
Industry dummies	Included		
Year dummies	Included		
N	357		
Adj.R <sub>2</sub>	38%		
P-Value	0.0000		
*, **, *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.			

تشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (٦) إلى معنوية النموذج في تفسير القيمة السوقية للسهم، حيث كان مستوى معنوية النموذج أقل من ١٪، ويتضح أيضاً أن قيمة معامل تحديد النموذج (R<sub>2</sub>) تساوي ٣٨،٠ مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج تساوي ٣٨٪، أي أن ٣٨٪ من التغير في المتغير التابع يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغيرات المستقلة.

ويتضح من الجدول السابق وجود تأثير سلبي معنوي لمستوى الفروق الضريبية المؤقتة على العلاقة بين القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية والقيمة السوقية للسهم عند مستوى معنوية ١٪، مما يعني أنه كلما زاد مستوى الفروق الضريبية المؤقتة زاد مقدار المستحقات التقديرية في رقم صافي الأرباح الذي تعلن عنه الشركات (وهذا يدل على انخفاض جودة الأرباح) وبالتالي تنخفض القيمة السوقية للسهم.

وتأسيساً على ما سبق يتضح رفض الفرض الفرعي الثاني، وذلك لوجود تأثير سلبي معنوي لمستوى الفروق الضريبية المؤقتة على العلاقة بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للسهم.

ويتضح مما سبق أنه لا يوجد تأثير لمستوى الفروق الضريبية على العلاقة بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للسهم ، وأن هناك تأثير سلبي معنوي للفروق الضريبية المؤقتة على العلاقة بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للسهم ، فإذا زاد مستوى الفروق المؤقتة كلما زاد مقدار المستحقات التقديرية في رقم صافي الربح الذى تعلن عنه الشركات ، وهذا يدل على انخفاض جودة الأرباح ، وبالتالي تنخفض القيمة السوقية للسهم .

#### ٢/٢/٤/٣ نتيجة اختبار الفرض الثاني للدراسة:

سوف يقوم الباحث بتحليل أثر مستوى الفروق الضريبية الإجمالية (كمتغير معدل) على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية (كمتغير مستقل) والقيمة السوقية للسهم (كمتغير تابع)، وتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل النموذج الإحصائي رقم (٢) لاختبار الفرض الثاني للدراسة، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة، وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٧) على النحو التالي:

جدول رقم (٧)

Dependent Variable: MV			
Variable	Coef.	t-stat.	p-value
Constant	0.16	3.12	0.04
DACC	-0.06	-2.25	0.03**
DACC * BTD	-0.02	-1.51	0.04**
BTD	-0.12	-2.05	0.07*
LnTA	0.06	2.13	0.00***
LEV	-0.23	-1.42	0.18
ROE	0.02	0.33	0.06*
Industry dummies	Included		
Year dummies	Included		
N	357		
Adj.R <sub>2</sub>	41%		
P-Value	0.0000		
*، **، *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.			

تشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (٧) إلى معنوية النموذج في تفسير القيمة السوقية للسهم، حيث كان مستوى معنوية النموذج أقل من ١٪، ويتضح أيضاً أن قيمة معامل تحديد النموذج (R<sub>2</sub>) تساوي ٠,٤١ مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج تساوي ٤١٪، أي أن ٤١٪ من التغير في المتغير التابع يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغير المستقل.

ويتضح من الجدول السابق وجود تأثير سلبي معنوي لمستوى الفروق الضريبية الإجمالية على العلاقة بين القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية والقيمة السوقية للسهم، مما يعني أنه كلما زاد مستوى الفروق الضريبية الإجمالية زاد مقدار المستحقات التقديرية في رقم صافي الأرباح الذي تعلن عنه الشركات (وهذا يدل على انخفاض جودة الأرباح) وبالتالي تنخفض القيمة السوقية للسهم.

وتأسيساً على ما سبق يتضح رفض الفرض الثاني، وذلك لوجود تأثير سلبي معنوي لمستوى الفروق الضريبية الإجمالية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم.

#### ٣/٤/٣ نتيجة اختبار الفرض الثالث للدراسة:

سوف يقوم الباحث بتحليل أثر إدارة الفروق الضريبية الإجمالية (كمتغير معدل) على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية (كمتغير مستقل) والقيمة السوقية للسهم (كمتغير تابع)،



ولغرض اختبار هذا الفرض إحصائياً من خلال النموذج المقترح، يتم أولاً اختبار الفروض الفرعية كل منها على حده – لبيان أثر كل من إدارة الفروق الدائمة والفروق المؤقتة -، ثم اختبار الفرض الثاني – لبيان أثر إدارة الفروق الضريبية الإجمالية - كما يلي:

**١/٣/٣/٤/٣ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول:**

سوف يقوم الباحث بتحليل أثر إدارة الفروق الضريبية الدائمة (كمتغير معدل) على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية (كمتغير مستقل) والقيمة السوقية للسهم (كمتغير تابع)، ولتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل النموذج الإحصائي رقم (٣١) لاختبار الفرض الفرعي الأول للدراسة واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٨) على النحو التالي:

جدول رقم (٨)

Dependent Variable: MV			
Variable	Coef.	t-stat.	p-value
Constant	0.18	2.42	0.00
DACC	-0.14	-2.35	0.01**
DACC * $\sigma$ PBTD	-0.05	-2.48	0.00***
$\sigma$ PBTD	-0.02	-2.07	0.02**
LnTA	0.06	2.13	0.00***
LEV	-0.23	-1.42	0.18
ROE	0.02	0.33	0.06*
Industry dummies	Included		
Year dummies	Included		
N	357		
Adj.R <sub>2</sub>	51%		
P-Value	0.0000		
*، **، *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.			

تشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (٩) إلى معنوية النموذج في تفسير القيمة السوقية للسهم، حيث كان مستوى معنوية النموذج أقل من ١٪، ويتضح أيضاً أن قيمة معامل تحديد النموذج (R<sub>2</sub>) تساوي ٥١، مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج تساوي ٥١٪، أي أن ٥١٪ من التغير في المتغير التابع يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغير المستقل.

ويتضح من الجدول السابق وجود تأثير سلبي معنوي للانحراف المعياري للفروق الضريبية الدائمة على العلاقة بين القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية والقيمة السوقية للسهم عند مستوى معنوية ٥٪، مما يعني أنه كلما انخفض الانحراف المعياري للفروق الضريبية الدائمة (وهذا يدل على زيادة إدارة الفروق الضريبية) انخفض مقدار المستحقات التقديرية في رقم صافي الأرباح الذي تعلن عنه الشركات (وهذا يدل على زيادة جودة الأرباح) وبالتالي تزداد القيمة السوقية للسهم.

وتأسيساً على ما سبق يتضح رفض الفرض الفرعي الأول، وذلك لوجود تأثير إيجابي معنوي لإدارة الفروق الضريبية الدائمة على العلاقة بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للسهم.

٢/٢/٢/٤/٢ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثاني:

سوف يقوم الباحث بتحليل أثر إدارة الفروق الضريبية المؤقتة (كمتغير معدل) على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية (كمتغير مستقل) والقيمة السوقية للسهم (كمتغير تابع)، وتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل النموذج الإحصائي رقم (٣٢) لاختبار الفرض الفرعي الثاني للدراسة، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٩) على النحو التالي:

جدول رقم (٩)

Dependent Variable: MV			
Variable	Coef.	t-stat.	p-value
Constant	0.14	3.42	0.00
DACC	-0.12	-1.21	0.01**
DACC * $\sigma$ TBTD	-0.07	-1.34	0.04**
$\sigma$ TBTD	-0.11	-3.09	0.06*
LnTA	0.06	2.13	0.00***
LEV	-0.23	-1.42	0.18
ROE	0.02	0.33	0.06*
Industry dummies	Included		
Year dummies	Included		
N	357		
Adj.R <sup>2</sup>	59%		
P-Value	0.0000		
*** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.			

تشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (٩) إلى معنوية النموذج في تفسير القيمة السوقية للسهم، حيث كان مستوى معنوية النموذج أقل من ١٪، ويتضح أيضاً أن قيمة معامل تحديد النموذج ( $R_2$ ) تساوي ٠,٥٩ مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج تساوي ٥٩٪، أي أن ٥٩٪ من التغير في المتغير التابع يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغيرات المستقلة.

ويتضح من الجدول السابق وجود تأثير سلبي معنوي للانحراف المعياري للفروق الضريبية المؤقتة على العلاقة بين القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية والقيمة السوقية للسهم عند مستوى معنوية ١٪، مما يعني أنه كلما انخفض الانحراف المعياري للفروق الضريبية المؤقتة (وهذا يدل على زيادة إدارة الفروق الضريبية) انخفض مقدار المستحقات التقديرية في رقم صافي الأرباح الذي تعلن عنه الشركات (وهذا يدل على زيادة جودة الأرباح) وبالتالي تزداد القيمة السوقية للسهم.

**وتأسيساً على ما سبق يتضح رفض الفرض الفرعي الثاني، وذلك لوجود تأثير إيجابي معنوي لإدارة الفروق الضريبية المؤقتة على العلاقة بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للسهم.**

ويتضح مما سبق أنه كلما انخفض الانحراف المعياري للفروق الضريبية المؤقتة أو الدائمة (وهذا يدل على زيادة إدارة الفروق الضريبية) انخفض مقدار المستحقات التقديرية في رقم صافي الأرباح الذي تعلن عنه الشركات (وهذا يدل على زيادة جودة الأرباح) وبالتالي تزداد القيمة السوقية للسهم، ولكن تأثير إدارة الفروق الضريبية الدائمة أقل من تأثير إدارة الفروق الضريبية المؤقتة حيث كان مستوى المعنوية ٥٪ و ١٪ على التوالي وأيضاً زيادة معامل تحديد النموذج بالنسبة لإدارة الفروق الضريبية المؤقتة.

#### **٢/٣/٤/٣ نتيجة اختبار الفرض الثالث للدراسة:**

سوف يقوم الباحث بتحليل أثر إدارة الفروق الضريبية الإجمالية (كمتغير معدل) على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية (كمتغير مستقل) والقيمة السوقية للسهم (كمتغير تابع)، ولتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل النموذج الإحصائي رقم (٣) لاختبار الفرض الثالث للدراسة، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة، وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (١٠) على النحو التالي:

جدول رقم (١٠)

Dependent Variable: MV			
Variable	Coef.	t-stat.	p-value
Constant	0.15	2.87	0.06
DACC	-0.03	-1.57	0.02**
DACC * $\sigma$ BTD	-0.07	-2.64	0.03**
$\sigma$ BTD	-0.11	-2.14	0.04**
LnTA	0.06	2.13	0.00***
LEV	-0.23	-1.42	0.18
ROE	0.02	0.33	0.06*
Industry dummies	Included		
Year dummies	Included		
N	357		
Adj.R <sub>2</sub>	63%		
P-Value	0.0000		
*، **، *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.			

تشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (١٠) إلى معنوية النموذج في تفسير القيمة السوقية للسهم، حيث كان مستوى معنوية النموذج أقل من ١٪، ويتضح أيضاً أن قيمة معامل تحديد النموذج ( $R_2$ ) تساوي ٠,٦٣، مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج تساوي ٦٣٪، أي أن ٦٣٪ من التغير في المتغير التابع يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغير المستقل.

ويتضح من الجدول السابق وجود تأثير سلبي معنوي للانحراف المعياري للفروق الضريبية الإجمالية على العلاقة بين القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية والقيمة السوقية للسهم، مما يعني أنه كلما انخفض الانحراف المعياري لإدارة لفروق الضريبية (أي زيادة إدارة الفروق الضريبية) انخفض مقدار المستحقات التقديرية في رقم صافي الأرباح الذي تعلن عنه الشركات (وهذا يدل على زيادة جودة الأرباح) وبالتالي تزداد القيمة السوقية للسهم.

وتأسيساً على ما سبق يتضح رفض الفرض الثالث، وذلك لوجود تأثير إيجابي معنوي لإدارة الفروق الضريبية الإجمالية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم.

#### ٤- النتائج والتوصيات.

##### ١/٤ النتائج :

##### توصل الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها:

- تعد القيمة السوقية من اهم القيم التي تهتم بها الشركات، نتيجة لأهميتها لدى المحللين الماليين، والمستثمرين، والمساهمين، حيث تؤثر هذه القيمة على حجم الطلب على أسهم الشركات.
- تزايد إهتمام العديد من الأطراف سواء كانوا مساهمين أو مستثمرين أو غيرهم، بالأرباح المحاسبية كمؤشر لأداء الإدارة مقابل المكافأة والمزايا التي يحصلون عليها ، فإن كانت الأرباح لا تتضمن ما يدل على أنه قد تم إدارتها فإن ذلك يشير الى زيادة جودة الأرباح .
- أن الفروق الضريبية تستخدم سواء من حيث مستواها أو إتساقها كوسيلة هامة لإدارة الأرباح ، وتبعث بإشارة تحذيرية للملاك والمستثمرين وباقي أصحاب المصالح عن مشاكل الوكالة .
- إن فحص مستوى الفروق الضريبية، وكذلك درجة اتساقها على جودة الأرباح المحاسبية ، والتغلب على الآثار السلبية الناتجة عنها أمر في غاية الأهمية لما له من تأثير إيجابي على القيمة السوقية للسهم ، وبالتالي القيمة السوقية للمنشأة.
- للتغلب على الآثار الناتجة من استخدام الفروق الضريبية في إدارة الأرباح من خلال مستوياتها أو إتساقها ، يجب إيجاد نوع من التوافق بين مصالح الإدارة والملاك للحد من مشاكل الوكالة ، وبالتالي من إدارة الأرباح ، وذلك من خلال مجموعة من الآليات المقترحة لإدارة هذه الفروق.
- أن هناك علاقة طردية بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم أى أنه كلما زادت جودة الأرباح المحاسبية ، كلما ارتفعت القيمة السوقية للسهم في سوق الأوراق المالية.
- أن هناك تأثير إيجابي لحجم الشركة على القيمة السوقية للسهم، وهذا يعني أنه كلما كان حجم الشركة كبير فإن القيمة السوقية للسهم تزيد.
- أن هناك تأثير إيجابي معنوي لمعدل العائد على حقوق الملكية على القيمة السوقية للسهم، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية زادت القيمة السوقية للسهم.
- لا يوجد هناك تأثير معنوي لمستوى للفروق الضريبية الدائمة على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، وأن هناك تأثير سلبي معنوي لمستوى الفروق الضريبية المؤقتة على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، أى أنه كلما زاد مستوى الفروق الضريبية المؤقتة كلما انخفضت جودة الأرباح، وانخفض سعر السهم في سوق الأوراق المالية.
- وجود تأثير سلبي معنوي لمستوى الفروق الضريبية الإجمالية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، أى أنه كلما زاد مستوى الفروق الضريبية الإجمالية كلما انخفضت جودة الأرباح ، وأنخفضت القيمة السوقية للسهم في سوق الأوراق المالية.

- أن هناك تأثير إيجابي معنوي لإدارة للفروق الضريبية ( الدائمة والمؤقتة) على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، أى أنه كلما زادت إدارة الفروق الضريبية (الدائمة والمؤقتة) كلما زادت جودة الأرباح ، وأرتفعت القيمة السوقية للسهم في سوق الأوراق المالية، ولكن تأثير إدارة الفروق الضريبية المؤقتة أكبر من تأثير إدارة الفروق الضريبية الدائمة حيث كان مستوى المعنوية ١٪ للفروق المؤقتة و٥٪ للفروق الدائمة، وأيضاً زيادة معامل تحديد النموذج بالنسبة لإدارة الفروق الضريبية المؤقتة.
- أن هناك تأثير إيجابي معنوي لإدارة للفروق الضريبية الإجمالية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للسهم، أى أنه كلما زادت إدارة الفروق الضريبية الإجمالية كلما زادت جودة الأرباح، وارتفعت القيمة السوقية للسهم في سوق الأوراق المالية.

#### ٢/٤ التوصيات :

- **إستناداً الى نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، يوصى الباحث بما يلي:**
- توجيه إهتمام الشركات الى تبنى مفهوم إدارة الفروق الضريبية بدلاً من التركيز على مستوياتها أو اتساقها فقط، وذلك لإيجاد نوع من التوافق بين مصلحة الإدارة والملاك، والحد من مشكلة الوكالة التي تنشأ من تعارض المصالح، وتحقيق تماثل للمعلومات مما ينعكس بالإيجاب على باقى أصحاب المصالح الخارجيين عند اتخاذ قراراتهم وخاصة سعر السهم في سوق الأوراق المالية.
- إجراء المزيد من الدراسات لإقتراح مزيد من الآليات التي تساعد على إدارة الفروق الضريبية بما يحد من إدارة الأرباح، وزيادة جودة الأرباح المحاسبية، وبحث أثرها ليس فقط على القيمة السوقية للسهم، بل القيمة السوقية للمنشأة، وقيمتها العادلة ، ومحاولة تضيق فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة ، الأمر الذى يترتب عليه إيجاد نوع من التقارب بين القيمة السوقية للسهم ، وقيمتها العادلة.
- أن يتم التركيز على الآليات التي تعمل على إدارة للفروق الضريبية بهدف تحقيق زيادة حقيقية في الأرباح، أو تحقيق مزيد من الأصول الضريبية، أو التخلص من الالتزامات الضريبية، مما يزيد من حقوق الملكية.

### مراجع الدراسة:

#### أولاً: مراجع باللغة العربية :

- التل، هبه عمر محمد، (٢٠١٥)، "أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم دراسة اختبارية على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن.
- العامري، سعود جايد مشكور، كاظم، علي عبد الأمير، (٢٠١٨)، "المحاسبة الإبداعية في عناصر الميزانية واثرها على تعظيم الأرباح ، وزيادة القيمة السوقية للسهم- دراسة في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية" ، المؤتمر الدولي السادس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان - الأردن، ص ١-٢٦.
- النعيمي، عدنان تايه ذياب، (٢٠١٨)، " طبيعة النشاط والقيمة السوقية للمنشأة مقارنة في سوق العراق وسوق عمان للأوراق المالية" ، مجلة كلية المأمون ، العراق، ع ٣١ ، ص ١-٢٧.
- الهورى، محمد عبد العزيز ، (٢٠١٩) ، " أثر جودة وأهمية المراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة :دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "، مجلة التجارة والتمويل ، جامعة طنطا - كلية التجارة، م ٤ ، ع ٣٩ ، ص ١-٤٢.
- بريك، دعاء أحمد سعيد فارس، (٢٠٢٠) ، "دراسة أثر جودة الأرباح المحاسبية وتوزيعات الأرباح على عوائد الأسهم : دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية" ، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، جامعة قناة السويس - كلية التجارة، م ٢ ، ع ٣٤ ، ص ١-٥١٢-٤٦٠.
- حسن، غادة بشير محمد الأمين، (٢٠٢٠) ، "سياسات التحفظ المحاسبي واثرها على جودة الأرباح المحاسبية (دراسة ميدانية على عينة المصارف السودانية)"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، السودان.
- حماد ، طارق عبد العال، (٢٠٠٥) ، "التقارير المالية" ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية.
- راشد ،محمد إبراهيم محمد ، (٢٠١٩) ، " أثر المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة على إدارة الأرباح وعوائد الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، مجلة البحوث المحاسبية ، جامعة الإسكندرية - كلية التجارة، م ٦ ، ع ١٤ ، ص ١١٨-١٧٠.
- رميلي، سناء محمد رزق، (٢٠١٨) ، " أثر أهمية ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على جودة الأرباح المحاسبية :دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، م ٧، ع ١، ص ١-٣٤.
- زين الدين، علي نبوى على، أبو الوفاء، ناصر محمد أنور، حسين، حاتم بدر محمود، (٢٠٢١)، "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية :دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة

- بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة جامعة سوهاج، م ٣٥، ع ١، ص ص ٢٠٥-٢٥٨
- صديقي، أحمد، بوكار، عبد العزيز (٢٠٢٠)، " أثر جودة الأرباح المحاسبية على عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة باريس"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، م ٦، ع ٢٤، ص ص ٧٠٦-٧١٧
- ضاهر، سامح سعيد محمود، (٢٠١٧)، " قياس أثر الفروق الضريبية على جودة الأرباح وانعكاساتها على عمليات التداول الداخلي وتكلفة رأس المال المملوك: دراسة تطبيقية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة..
- عباسي، صابر (٢٠١٦)، " دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الإقتصادية - دراسة حالة عينة من المؤسسات في قطاع المحروقات -"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير - بسكرة، الجزائر.
- علي، عرفات حمدي عبدالنعم، (٢٠٢٠)، " العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي من منظور خصائص الشركات وأثرها على القيمة السوقية لحقوق الملكية: دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م ٢٤، ع ٤، ص ص ٢٦٢-٣٠٦.
- عيسى، عارف محمود كامل، (٢٠٢١)، " قياس أثر اتساق الفروق الضريبية على جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للمنشأة: دراسة عملية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م ٢٥، ع ٢، ص ص ٤٠٨-٤٤١.
- فريد، فريد محرم، (٢٠٠٨)، " نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء وقيمة الشركة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية - دراسة تطبيقية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة - جامعة عين شمس.
- كساب، ياسر السيد، (٢٠٠٨)، " تقدير مدى تأثير الإدارة في الأرباح المحاسبية المنشورة باستخدام أساس الإستحقاق ودوافعها ورد فعل السوق"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- محمد، محمد سمير فوزي، (٢٠١٧)، " العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم للشركات المساهمة المصرية - دراسة إمبريقية"، **مجلة البحوث التجارية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، م ٣٩، ع ١، ص ص ١٣٧-١٦٨.
- محمد جمال كامل، (٢٠١١)، " أثر الاختلاف في تطبيق معايير المحاسبة وقانون الضرائب على القياس والإفصاح عن ضرائب الدخل في القوائم المالية لشركات المقاولات"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- محمد، وائل سعيد سيد، عليان، عبدالرحمن محمود، (٢٠٢٠)، " إطار مقترح لترشيد أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للسهم في الشركات المساهمة باستخدام نظرية المباريات: دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م ٥٠، ع ١، ص ص ٢٨٧-٣١٦.



نور ، عبد الناصر إبراهيم ، العواوه ، حنان، (٢٠١٧)، "إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة" ، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية - عمادة البحث، م ١٣، ع ٢، ص ص ١٦١-١٧٩.

**ثانياً: المراجع الأجنبية:**

- Abdul Wahab, N. S., and Holland, K., (2015), "The persistence of book-tax differences", *The British Accounting Review*, Vol. 7 , No.4, PP.339-350.
- Abdullaev, B., and Park, H., (2019), "The effect of book-tax difference on earnings quality: Empirical evidence from KOSPI companies in Korea", *Global Business & Finance Review (GBFR)*, Vol. 24 , No.3, PP.14-28.
- Ahnan, z., and Murwaningsari, E., (2019). "The Effect of Book-Tax Differences, and Executive Compensation on Earnings Persistence with Real Earnings Management as Moderating Variable" *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.10, No.5, PP.54-64.
- Anderson, C., Banker, D., Rahiminejad, S., and Warsame, A., (2020), "Large Book-Tax Differences, Earnings Persistence, and Investment Expenditures", Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3805356> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3805356>
- Aronmwan, E., and Okafor, C., (2019), "Corporate Tax Avoidance: Review of Measures and Prospects", *International Journal of Accounting & Finance*, Vol. 8 , No.2, PP. 21-42.
- Ayers, C., Jiang, J. and Laplante, K., (2009), " Taxable income as a performance measure: the effects of tax planning and earnings quality", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 26 , No.1, PP. 15-54.
- Ayers, C., Jiang, J., and Laplante, K., (2009), " Taxable income as a performance measure: The effects of tax planning and earnings quality", *Contemporary accounting research*, Vol. 26 , No.1, PP. 15-54.
- Bashri, M., Pagalung , G.,and Indrijawati , A.,(2020), "The Effect of Book-Tax Differences , Cash Flow Volatility, and Corporate Governance on Earning Quality" , *International Journal of Innovative Science and Research Technology*, Vol. 5 , No.11, PP. 367-376.

- Boone, J., Khurana, I., and Raman, K., (2012), " Audit market concentration and auditor tolerance for earnings management", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 29 , No.4, PP. 1171–1203.
- Cappellesso G, and Rodrigues J., (2019), " Book-tax Differences as an Indicator of Earnings Management and Tax Avoidance: An Analysis in the G-20 Countries", **Contabilidade Gestão e Governança**, Vol. 22 , No.3, PP.352-367
- Chan, K., Lin, K., Mo, P., and Wong, P., (2021), "Does IFRS convergence improve earnings in formativeness? ", **Accounting and Business Research**, Vol. 51 , No.3, pp.1-27.
- Chen, L., Dhaliwal, D., and Trombley, M., (2012), " Consistency of booktax differences and the information content of earnings", **Journal of the American Taxation Association**, Vol. 34, No. 2 ,PP. 93–116
- Choi, H., Hu, R., and Karim, K. , (2020), " The effect of consistency in book-tax differences on analysts' earnings forecasts: Evidence from forecast accuracy and in formativeness" , **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 39 , No.3, PP. 106740.
- Choi, H., Hu, R., and Karim, K., (2020), " The effect of consistency in booktax differences on analysts' earnings forecasts: Evidence from forecast accuracy and in formativeness" ,**Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 39 , No.3, PP. 1 – 17.
- Chytis, E., (2019), "The informative value of taxes: The case of temporal differences in tax accounting", **Journal of Accounting and Taxation** , Vol. 11 , No.8, PP. 130-138.
- Comprix, J., Graham, R., and Moore, J., (2011), " Empirical evidence on the impact of book-tax differences on divergence of opinion among investors", **Journal of the American Taxation Association**, Vol. 33 , No.1, PP. 51–78.
- Crabtree, A. and Maher, J., (2009), " The Influence of Difference in Taxable Income and Book Income on the Bond Credit Market", **The Journal of the American Taxation Association**, Vol. 31, No.1, PP. 75 - 99.
- Dang, H., Nguyen, T., and Tran, D., (2020), " The Impact of Earnings Quality on Firm Value: The Case of Vietnam " ,**The Journal of Asian Finance, Economics and Business**, Vol. 7 , No.3, PP. 63-72.

- Dechow P., and Schrand, C., (2004), "Earnings Quality", **The Research Foundation of CFA Institute**
- Dhaliwal, D., Lee, H. S., Pincus, M., and Steele, L., (2017), " Taxable income and firm risk", **Journal of the American Taxation Association**, Vol. 39, No.1, PP. 1–24.
- Dhaliwal, D., Lee, H., and Pincus, M., (2009), " Book-tax differences, Uncertainty about information quality, and cost of capital", **Working paper, University of Arizona.**
- Diehl, K.,(2010) " Ratio of Deferred Tax Liabilities to Shares as a Predictor of Stock Prices", *Accounting & Taxation*, Vol. 2, No. 1, pp. 95-105.
- Diller, M., Lorenz, J., Schneider, G., and Sloane, c.,(2021)," Is Consistency the Panacea? Inconsistent or Consistent Tax Transfer Prices with Strategic Taxpayer and Tax Authority Behavior", **Arqus Discussion Paper No. 264**, 29 July ,PP1-68. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3895611>
- El helaly, M (2014)," Related party transactions, corporate governance and accounting quality in Greece", **Doctor of Philosophy** , Aston University
- El-Deeb, M., and Albanna, H., (2018),"The impact of Earnings Quality on the stock performance in the stock exchange market: Evidence from Egypt" **Scientific Journal of Business and Environmental Studies** , Faculty of Commerce - Suez Canal University , Vol 9, No 2,PP.768-810.
- Gberegbe ,B., (2019)," Book-Tax Ratio and Earnings Quality of Listed Firms in Nigeria", **Journal of Modern Accounting and Auditing**, 2019, Vol. 15, No. 5,PP .249-260
- Ghosh , A., Bose, S., Maji , G., Narayan, C., and Sen, S., (2019)"Stock Price Prediction Using LSTM on Indian Share Market" ,**EPiC Series in Computing**, Vol 63, PP. 101–110
- Heuvel, A., (2019), "Corporate Social Responsibility, Corporate Tax Avoidance and Earnings Quality- A European Examination", **Thesis, Radboud University.**
- Hillenbrand, C., Money, K. G., Brooks, C., and Tovstiga, N.,(2019)," Corporate Tax: What do Stakeholders Expect?", **Journal of Business Ethics**, Vol. 158 , No.2, PP. 403-426.

- Hutagaol, Y., Valentincic, A., and Warganegara, D., (2019), "Earnings Quality and Market Values of Indonesian Listed Firms", **Australian Accounting Review**, Vol. 88 , No.29, PP. 95-111.
- Huynh, L., and Nguyen, V., (2019), "The effect of prior financial performance on organizational reputation and earnings management", **Journal of Asian Finance, Economics, and Business**, Vol. 6 , No.4, PP. 75-81.
- KAGAN, J.,(2022)" Tax Planning" **INVESTING, INVESTING ESSENTIALS** , <https://www.investopedia.com/terms/t/tax-planning.asp>
- Kallapur, S., Sankaraguruswamy, S. and Zang, Y., (2010), "Audit market concentration and audit quality", **Research Collection School Of Accountancy**, Available at: Available at: [https://ink.library.smu.edu.sg/soa\\_research/1662](https://ink.library.smu.edu.sg/soa_research/1662)
- Kim, J., (2020), "Does Taxable Income under Full Disclosure of Earnings Provide Incrementally Useful Information to Investors?", **The Journal of Asian Finance, Economics, and Business**, Vol. 7 , No.9, PP. 271-281.
- Kothari, S., Leone, A., and Wasley, C.,(2005), "Performance matched discretionary accrual measures", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 39 , No.1, PP. 163–197.
- Kourdoumpalou S., (2017), "Detecting tax evasion when tax and accounting earnings match", **Corporate Ownership and Control**, Vol. 14 , No.2, PP. 279-288.
- Kourdoumpalou, S., and Drogalas, G.,(2022), "Non-conforming tax aggressiveness and earnings management: Evidence from Greek public companies", **Journal of Accounting and Taxation**, Vol. 14 , No.1, PP. 64-75.
- Kuan, L., Tower G., Rusmin and Mitchell L., (2010), "Related Party Transactions and Earnings Management". **Journal Akuntansi & Auditing Indonesia**, Vol. 14, No. 2, PP. 115-137.
- Lee, J., (2019), "Regional heterogeneity among non-operating earnings quality, stock returns, and firm value in biotech industry", **Agricultural Economics**, Vol. 65 , No.1, PP. 10–20.

- Ling, L., and Wahab, N., (2019), "Components of book tax differences, corporate social responsibility and equity value ", **Cogent Business & Management** , Vol. 6 , No.1, PP.1-19.
- Luo, B., (2019),"Effects of auditor-provided tax services on book-tax differences and on investors' mispricing of book-tax differences", **Advances in Accounting**, Vol. 47, No.2, PP.pp. 1-64.
- Lyon SC, Kelley T, and Margheim L., (2021)," Does the importance of relevance and faithful representation differ between GAAP and tax reporting? A discussion of the trade-offs between cash-basis, accrual-basis, and fair value accounting methods", **Journal of Accounting and Taxation**, Vol. 13 , No.3, PP.144-152.
- Ma, Y., (2021)," The Research on Influencing Factors of Stock Price Fluctuation of Listed Companies in China Based on PCA-Multiple Regression", **Open Journal of Social Sciences**, Vol. 9 , No.3, PP. 305-315
- Mao CHW, and Wu WCH , (2019), " Does the government-mandated adoption of international financial reporting standards reduce income tax revenue?", **International Tax and Public Finance** , Vol. 26 , No.1, PP. 145-166.
- Marisetty, N., and Suresh, M., (2018), " Impact of Corporate (Different Stock Split Ratios) Action on Stock Price in India," **International Journal of Research in Economics and Social Sciences** , Vol. 8 , No.1, PP. 205-214
- Martowidjojo, Y., Valentincic, A., and Warganegara, D., (2019)," Earnings Quality and Market Values of Indonesian Listed Firms", **Australian Accounting Review**, Vol. 88 , No.29, PP. 95-111.
- Maulinarhadi, R., (2019) ,"Whether book tax differences affect the price book value " **RJOAS**, Vol. 2 , No.74, PP. 79-89.
- Mehrabadia, M., Najafizadeha, A., and Ashtiyani, p., (2021),"Factors Affecting Stock Prices regarding Uncertainty and Asymmetric Information in Tehran Stock Exchange", **Advances in Mathematical Finance & Applications**, Vol. 6 , No.3, PP. 535-554 .
- Mills L., (2019)," Pursuing relevant (tax) research", **The Accounting Review** Vol. 94 , No.4, PP. 437-446.
- Mohanadas, D., Salim, A., and Ramasamy, S., (2021)," Corporate Tax Avoidance of Malaysian Public Listed Companies: A Multi-Measure

- Analysis", Accounting and Finance Review, Vol. 6, No.1, PP. 44 – 53..*
- Moore, A., and Xu, L., (2018), "Book-tax differences and costs of private debt", *Advances in accounting*, Vol. 42, No.C, PP. 70-82.
- Muliawati, E., and Saifi. M., (2019)," Leverage, profitability, and company value: Study of textile and garment companies listed on the Indonesia Stock Exchange 2013-2017", *Jurnal Administrasi Bisnis*, Vol. 72 , No.2, PP.12-21.
- Nam, J., (2019)," The effect of earnings quality on financial analysts' dividend forecast accuracy: Evidence from Korea", *Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, Vol. 6 , No.4, PP.91- 98.
- Noga, T. and schnader, A.,(2013)," Book-tax Differences as an Indicator of financial Distress", *Accounting Horizons*. Vol. 27 , No.3, PP. 469-483.
- Quang, v., Charles, W., Will, Q., and Santos, n., (2016),"Examining the Effects of Book-Tax Differences on Stock Price Manipulations" *Global Review of Accounting and Finance* ,Vol. 7. No. 1. . PP. 62 – 81
- Salah, Wafaa , (2019), "Does Deferred Tax Mediate the Relationship between Tax Planning and Earnings Management?", *Journal of Accounting Thought*, Department of Accounting and Auditing, Faculty of Commerce, Ain Shams University, Vol. 23 , No.2, PP. 1-20
- Saleh , I., , Abu afifa, M., and Alsufy, F.,(2020),"Does Earnings Quality Affect Companies' Performance? New Evidence from the Jordanian Market", *Journal of Asian Finance, Economics and Business* , Vol 7 No 11 ,PP 33– 43.
- Sormin, F., and Aryati, T.,(2021), " Earnings Quality: Impact of Income Smoothing, Earnings Persistence, Book Tax Difference with Good Corporate Governance as Moderation", *International Journal of Emerging Trends in Social Sciences* ,Vol. 11, No. 1, pp. 1-9.
- Sukesti, F., Ghozali, I., Fuad, F., and Kharis, A., (2021),"Factors Affecting the Stock Price: The Role of Firm Performance ",*Journal of Asian Finance, Economics and Business* , Vol 8 No 2, PP. 165– 173.

- Tang, , Y., (2019), "The value implications of tax avoidance across countries", *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, Vol. 34, No.4, PP. 615-638.
- Wahab, N., and Holland, K., (2015)," The persistence of book-tax differences", *The British Accounting Review*, Vol. 47, No.4, PP. 339-350.
- Xiang, S., and Dai, L. (2019)," Research on the Influence Factors of Stock Price Fluctuation of A-Share Listed Companies Based on Multiple Linear Regression Analysis", *Business Economics*, No. 4,PP. 151-152
- Zhou, M., (2016), "Does accounting for uncertain tax benefits provide information about the relation between book-tax differences and earnings persistence?", *Review of Accounting and Finance*, Vol.15,No.1, PP.65-84

---

---

**The effect of managing tax differences on the relationship between the quality of accounting profits and the market value of the stock: An applied study on companies listed in the Egyptian stock market.**

*Dr. Mohammed Mustafa Elghandour*

**Summary:**

This study aimed to show the impact of managing tax differences on the relationship between the quality of accounting profits and the market value of the stock. To measure the independent variable - the quality of accounting profits - the modified Jones model assessed for performance was used, so that the absolute value of the estimated receivables extracted from that model represents an inverse measure of the quality of accounting profits, and the dependent variable - the market value of the stock - was measured based on the Tobin's Q scale, where it was used to measure the ratio of the market value to the book value of the share, and to rely on the increase or decrease of this percentage in measuring the impact on the market value of the share. To lower management of tax variances, and vice versa.

The study reached a set of results, the most important of which is that there is a direct relationship between the quality of accounting profits and the market value of the stock, and that there is no significant effect of the level of permanent tax differences on the relationship between the quality of accounting profits and the market value of the stock, and that there is a significant negative impact of the level of temporary tax differences on The relationship between the quality of accounting profits and the market value of the share, and the presence of a significant negative impact of the level of total tax differences on the relationship between the quality of accounting profits and the market value of the share, and the presence of a significant positive impact of managing the permanent and temporary tax differences separately and the total of these differences on the relationship between the quality of accounting profits and market value per share, but the effect of managing temporary tax differences is greater than the effect of managing permanent tax differences.

**key words:**

Permanent tax differences, temporary tax differences, quality of accounting profits, market value of the stock.